حوليات آداب عين شمس المجلد ٤٥ (عدد أكتوبر – ديسمبر ٢٠١٧)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

زواج الأطفال والحرمان من التعليم
"بحث ميداني في محافظة الجيزة"

حوته حسين سعد حسين *

كلية الآداب– جامعة بني سويف

المستخلص

تهدُف هذه الدراسة بوجه عامٍّ إلى التعرُّف على تأثير زواج الأطفال على الحرمان من التعليم، وينبثقُ من هذا الهدف عِدَّةُ أهدافٍ فرعيَّة تتمثَّلُ في:

التعرُّف على تأثير بناء القوة داخل الأسرة على زواج الأطفال والحرمان من التعليم، والتعرُّف على تأثير مهنة الوالدين على زواج الأطفال والحرمان من التعليم، وكذلك التعرُّف على تأثير المستوى الاقتصادي للأسرة على زواج الأطفال والحرمان من التعليم، والتعرُّف على تأثير الوعي الثقافي للأسرة على زواج الأطفال والحرمان من التعليم، وأخيرًا التعرُّف على تأثير بيئة الجوار والأقارب على زواج الأطفال والحرمان من التعليم.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على استخدام طريقة دراسة الحالة؛ بالتطبيق على عشر حالات من الفتيات اللاتي تزوَّجْنَ في مرحلة الطفولة في مركز البدرشين؛ جنوب محافظة الجيزة، وقد أسفرت الدراسةُ عن عدَّةِ نتائجَ أبرزها: تأثير بناء القوة داخل الأسرة على زواج الفتيات وحرمانهنَّ من التعليم، وكذلك تأثير مهنة الوالدين، والمستوى الاقتصادي، والوعي الثقافي للأسرة على زواجهن في مرحلة الطفولة، وأخيرًا تأثير بيئة الجوار والأقارب على زواج تلك الحالات وحرمانهنَّ من التعليم.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠١٧.

أولاً: الإطار النظري للدراسة

مقدمة

لقد أصبحت قضية زواج الأطفال قضية شائكة تَمسُّ الأمن القوميَّ المصريَّ؛ حيث تُعدُّ انتهاكًا واضحًا لحقوق الإنسان، وتُمثِّل عقبة في خُطى التنمية الاجتماعيَّة والاقتصَّادية؛ لما لها من سلبيَّات متعدِّدة أدَّت إلى تراجُع مستوى الرفاهيَّة للمجتمعات الإنسانيَّة خاصة دول العالم الثالث، فهي ظاهرة وَجَبَ الالتفاف الحقيقي حولها؛ للتعرُّف على الأسباب الحقيقيَّة المرتبطة بها، ودواع انتشارها. هذا وقد ركَّزت المراكز البحثيَّة والمؤسسيَّة في العديد من البُلدان لمحاولة البحث في تلك الظاهرة، ومحاولة التصدِّي لها؛ حفاظًا على الحقوق الفعليَّة للمرأة، وإبرام مبادئ فعَّالة لعقد اجتماعي خالي من الرجعيَّة والظلم، والدعوة إلى تحقيق المساواة النوعية وإعطاء الحقوق والفرص التعليميَّة والتثقيفيَّة كاملة لكلا الجنسين، خاصة الفتيات، ورفع مستوى الوعي العلمي والإبداعي لهن.

هذا وظلَّت هذه الظاهرة محلَّ اهتمام العديد من الباحثين وقادة الفكر والمثقفين على الصعيدين المحلي والدُّولي؛ حيث كتب محمد فايد في جريدة المصري اليوم العدد (٤١١٠) تقريرًا في الصفحة الأولى من عددها في إحدى الوقائع التي ارتبطت بخِطبة إحدى الفتيات في عمر الـــــــــ ٩ سنوات لابن عمِّها في عمر الستَّة عشر عامًا، والتي لاقت اعتراضًا شديدًا من قِبل قادة الفكر والمثقفين؛ حيث أكدَّت السفيرة ميرفت التلاوي رئيس المجلس القومي للمرأة في مُداخَلة هاتفيَّة مع وائل الإبراشي أن ذلك يُعدُّ جريمة مكتملة الأركان مؤكِّدةً رفضها ومحاربتها لظاهرة زواج الأطفال التي انتشرت في الفترة الأخيرة: **(محمد فايد، جريدة المصري اليوم، العدد ٤١١٠)**.

وهناك العديد من العواقب التي تُواجه الفتيات في عمر الطفولة، يتصدَّرُها المشاكل الصحية التي يتعرضْنَ لها، مما يترتَّب عليه العديد من المضاعفات التي يُصبْنَ بها أثناء فترة الحمل والولادة، قد تصل في النهاية إلى الوفاة، بالإضافة إلى مختلف أشكال ومخاطر العُنف الجسدي والنفسي الذي يتعرَّضْنَ له؛ مما يترتَّب عليه العديد من المشكلات المستقبليَّة، كما تُعدُّ قضيةُ الحرمان من التعليم أهمَّ وأبرز السلبيَّات التي تترتب على هذه الظاهرة، وجاء ذلك لِمَا تتعرَّض له تلك الفتيات من إجبار مفرط من قِبل الأسرة على ترك التعليم والزواج في مرحلة الطفولة، فينقطع أمالهنَّ في تحقيق مستقبل مستقر مشرق كن يحلُمْن به في حياتهن، وهو الحصول على فرصهن التعليمية كاملة؛ كي يُحققْنَ أهدافَهنَّ، ويتمتعن بحقوقهنَّ في العدالة الاجتماعية كاملة؛ مثلهن مثل باقي الفتيات اللاتي لم يلحق بهن هذا الضرر في تلك الفترة، واستطعن الاستمرار في التعليم وإثبات ذاتهنَّ داخل المجتمع.

ومن أجل ذلك تسعى العديد من الشعوب والبُلدان إلى وضع التشريعات والقوانين التي تُحذِّر من زواج الأطفال، وتُشرف على تطبيقها بالفعل، وذلك من خلال تفعيل القوانين التي سُنَّت لتحديد سنِّ الزواج، وتغليظ العقوبات القانونيَّة لآباء تلك الفتيات اللواتي يخضعْنَ لمثل هذا الظلم، والعمل على تعزيز مبادئ المساواة في الحصول على الفرص التعليمية، وتدعيم برامج وخُطى التنمية المختلفة التي أقرَّتها حقوق الإنسان والمنظَّمات الدوليَّة لحقوق المرأة (Shawki , 2015 . p 153)؛ حيث باتت هذه القضية عائقًا أمام تحقيق تلك الأهداف، والخُطى الإنمائية التي سعت لها كل الشعوب، وهي القضاء على

الفقر والجوع وتعميم التعليم الإلزامي، وتعزيز فرص المساواة بين الجنسين، وتحسين الصحة العامة للأفراد (Butt, 2015,P. 160).

ويُعدُّ التعليم هو المفتاح الحقيقي للحياة، والسبيل الوحيد للقضاء على هذه المشكلة؛ حيث يُعدُّ نقطة الارتكاز الأساسيَّة للوصول إلى الرفاهيَّة بأنواعها، والوسيلة التي تستطيع من خلالها الشعوب تحسين ظروف المعيشة، وتعزيز القيم والمبادئ الراقية التي تدعم قيم المساواة وتنمية الوعي الثقافي والفكري والابتكاري للفتيات أمهات المستقبل. فلم يُعدُّ التعليم وسيلة لدعم حقوق الإنسان فحسب؛ بل أداة قوميَّة لتمكين المرأة، واستراتيجيَّة للاستثمار الإنمائي، حتى تُمكَّنَ المرأة من المشاركة في سوق العمل، وكسب المزيد من الدخول، وتحقيق مبادئ العدالة (Sills, et al, 2015,P.69).

ولهذه الدراسة أهمية تطبيقيَّة ونظرية في آنٍ واحدٍ، فبالنسبة للأهميَّة النظريَّة؛ تسعى هذه الدراسة إلى اختبار مدى ملائمة القضايا الفكريَّة لكلٍّ من: النظرية النسويّة، ونظرية التبادل، ونظرية التجانس، ونظرية المعايير في تفسير الأسباب الحقيقية لظاهرة زواج الأطفال، وما يترتَّب عليها من سلبيَّات ارتبطت بالحرمان من التعليم؛ أمَّا بالنسبة للأهميَّة التطبيقيَّة؛ فتتمثل في إمكانية التوصل إلى حلول ومقترحات حقيقية وفعلية؛ يمكن أن تُساهم في القضاء أو التخفيف من حِدة هذه الظاهرة، وتقلل من سلبياتها.

مشكلة البحث:

تكمُن مشكلة البحث في كون ظاهرة زواج الأطفال أصبحت من الظواهر الأكثر انتشارًا في الوقت الحالي، على الرغم من هذا الزخم البحثي والاهتمام الفكري الذي بذله العديد من الباحثين والمفكرين لمحاولة التقليل من حِدة تلك الظاهرة، ولكن على الرغم من ذلك فلا تزال هذه الظاهرة موجودةً؛ وبشكل كبيرٍ في مجتمعاتنا النامية بشكل عام ومصر بشكل خاصٍّ؛ حيث باتت تملأ أركان المجتمع الريفي في صعيد مصر؛ حيث تُعدُّ أداة العنف الأصليَّة التي تُستخدم ضد المرأة على أساس الجنس، وارتفاع معدَّل النمو السكاني، فعلى الرغم من المساعي الحميدة التي قامت بها العديد من الأجهزة والمراكز البحثيَّة القوميَّة في مصرَ بتحليل هذه الظاهرة، والتعرُّف على أسبابها ومحاولة التوصل إلى حلول لها، إلا إنها باءت كلُّها بالفشل؛ حيث ظلَّت حتى الآن، بل زاد انتشارُها واتساعها في تلك البُلدان والقُرى الريفيَّة؛ خاصة التي ينتشر فيها مستوى الفقر والأميَّة، وعدم المساواة بين الجنسين، لدرجة أنها أصبحت محلًا للنقاش المستمر في الصحف والمجلات القوميَّة؛ ولمَّا كانت نسبة الفقر في مصرَ تصل إلى نصف إجمالي السكان في ريف مصر، فقد ارتفعت نسبة هذه الظاهرة نظرًا لرغبة العديد من الأسر في التخلُّص من فتياتهن لكونهنَّ يمثلن عائقًا كبيرًا وثِقلاً ماديًّا بالنسبة له، سواء في حياتهن العاديَّة، أو في الاستمرار في تعليمهنَّ، مما ترتَّب عليه حرمانهنَّ من التعليم بالقوة واستخدام كافَّة أساليب القهر المختلفة.

ونتيجة لذلك؛ حاول الباحث الكشف عن تلك الظاهرة في إحدى القُرى في جنوب محافظة الجيزة، باحثًا عن الأسباب الحقيقيَّة الكامنة خلفها، والنتائج السلبيَّة التي ترتَّبت عليها؛ حيث حاول التعرُّف على دوافع هذه الظاهرة، ومدى ارتباطها بظاهرة الفقر المدقع الذي تُعانيه المجتمعات الريفية، وطبيعة تركيب أُسر هذه الفتيات وتفضيل زواج الفتيات في مرحلة الطفولة، وطبيعة المِهَن التي يشغَلُها آباء هؤلاء الفتيات لكونها تُعدُّ دافعًا من دوافع زواج فتياتهن في هذه المرحلة، وكذلك التعرُّف على تأثير الثقافة المحيطة والمعايير على تفشِّي هذه الظاهرة، كما حاول الباحث الوصول إلى التأثير الفعلي لبيئة الجوار والأقارب والمحيطين، لكونهنَّ يُمثِّلن دافعًا من الدوافع التي كانت سببًا في زواج الفتيات

في مرحلة الطفولة، والبعد عن استهجانهنَّ وسخطهن على الآباء، وهل يملكون تأثيرًا حقيقيًّا في تفشِّي هذه الظاهرة أم لا؟ وكذلك التعرُّف على نمط الهيمنة واللامساواة التي تنتشر في تلك المجتمعات، والآثار السلبيَّة التي ترتَّبت عليها، والتي يُعدُّ من أهمِّها حرمانهنَّ من التعليم، وحقهنَّ في الحصول على فرص متساوية في التعليم في كافَّة مراحله، وحقوقهنَّ كاملة والتي كفلها لهم الشرع والقانون. **الأمرُ الذي يقودُنا إلى الانتهاء بتساؤل أساسي مؤدَّاه "ما أثر زواج الأطفال على الحرمان من التعليم؟**

أهداف الدراسة:

تهدُف هذه الدراسة بوجه عامٍّ إلى التعرُّف على تأثير زواج الأطفال على الحرمان من التعليم، وينبثق من هذا الهدف عِدَّة أهداف فرعيَّة على النحو التالي:-

١- التعرُّف على تأثير بناء القوة داخل الأسرة على زواج الأطفال والحرمان من التعليم.
٢- التعرُّف على تأثير مهنة الوالدين على زواج الأطفال والحرمان من التعليم.
٣- التعرُّف على تأثير المستوى الاقتصادي للأسرة على زواج الأطفال والحرمان من التعليم.
٤- التعرُّف على تأثير الوعي الثقافي للأسرة على زواج الأطفال والحرمان من التعليم.
٥- التعرُّف على تأثير بيئة الجوار والأقارب على زواج الأطفال والحرمان من التعليم.

هذا ويُمكن صياغة خمسة تساؤلات أساسيَّة لهذه الدراسة على النحو التالي:

١- ما أثر بناء القوة داخل الأسرة على زواج الأطفال والحرمان من التعليم؟
٢- ما أثر مهنة الوالدين على زواج الأطفال والحرمان من التعليم؟
٣- ما أثر المستوى الاقتصادي للأسرة على زواج الأطفال والحرمان من التعليم؟
٤- ما أثر الوعي الثقافي للأسرة على زواج الأطفال والحرمان من التعليم؟
٥- ما أثر بيئة الجوار والأقارب على زواج الأطفال والحرمان من التعليم؟

وقبل البدء في الحديث عن مفاهيم الدراسة، وأبرز النظريَّات التي يتمُّ استخدامُها في تفسير قضايا هذه الظاهرة، والتراث البحثي، يتمُّ عرضُ أبرز المؤشِّرات التي ارتبطت بهذه الظاهرة على الصعيدين الدُّولي والمحلي.

حيث يُقدِّر صندوق الأمم المتحدة للسكان أن أكثر من ١٤٠ مليون فتاةٍ تحت سنِّ الـ ١٨ عامًا سوف يُصبحْنَ عرائس بين عامي ٢٠١١ – ٢٠٢٠، وأكثر من الثُّلث سوف يكون أقلَّ من سنِّ الخامسة عشر (Avow To End Child Marriage, 2016, p.4)، مما يُشير إلى أن هذه النسبة في طريقها إلى التزايُد والارتفاع بنسب فائقة، وهذا ما أشار إليه الباحث في مقدمة البحث ومشكلة الدراسة، أنها أصبحت ظاهرة متفشِّية بنسبة كبيرة من دول العالم، وخاصة دول العالم النامي؛ حيث أشارت المؤشِّرات أن أكبر نسب زواج أطفال على مستوي العالم قد ظهرت في بعض الدول، مثل: جنوب آسيا، وجنوب الصحراء الكُبرى بأفريقيا، ومنطقة الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا، وأمريكا اللاتينيَّة، ومنطقة البحر الكاريبي، وشرق آسيا، والمحيط الهادي؛ مما يُشير إلى أن هذه الظاهرة منتشرة وبشكل فجٍّ في دول العالم الثالث، خاصة التي ترتفع فيها نسبة الفقر، وعدم القدرة على الإنفاق، وارتفاع نسبة الأميَّة، وتراجع معدَّلات التعليم. (Wodon, 2015, P.2).

وتختلف نسب زواج الأطفال وعلاقتها بالحرمان من التعليم على المستوي العالمي؛ حيث سجَّلت الإحصائيَّات أن دول جنوب آسيا تُسجِّل أعلى مُعدَّل زواج أطفال وحرمان

تعليمي في المنطقة يصل إلى ٦٦%، تليها أفغانستان بنسبة ٥٧%، ونيبال بنسبة ٥١%، والهند بنسبة ٤٦%، وتنتشر أكثر في البلدان الحارَّة؛ حيث يكون الفتيات اللاتي يعشْنَ في المناطق الريفيَّة ضحايا لزيجات الأطفال؛ حيث تزيد نسبة عرائس الأطفال حتى تصل في سريلانكا إلى ١٢%، وكذلك في اليونان إلى ١٤% (Butt, et al, 2015, P.163).

وتُلزم لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان باتخاذ تدابير تُحذِّر الممارسات الضَّارة للأطفال، وهناك اتفاقيَّة تمَّ اتخاذُها، مفادها: "يتعيَّنُ على الدول الأطراف اتخاذ جميع التدابير المناسبة، بما في ذلك التشريعات والقوانين، والأنظمة، والعادات، والممارسات التي تُشكِّل تميزًا ضد المرأة، والعمل على تعديل الأنماط الاجتماعيَّة والثقافيَّة للسلوك الفردي من أجل القضاء على التميزات والعادات العُرفيَّة، وجميع الممارسات الأخرى (IPID, P.163).

وفي مصر بلغت نسبة زواج القاصرات إلى حوالي ١٥.٨% وفقًا لعام ٢٠١٥، وبلغت نسبة من حرموا من التعليم بسبب القصر والزواج في مرحلة الطفولة إلى حوالي ٢.٧ مليون فردٍ؛ مما يُشير إلى الزيادة المستمرَّة في ارتفاع نسبة زواج الطفولة في المجتمع المصري، وخاصة ريفُ مصرَ؛ ووفقًا لإحصائيَّة وضعتها جمعية حقوق المرأة عام ٢٠١٥، أكَّدت فيها أن نسبة زواج الأطفال في مصرَ تختلف من الريف إلى الحضر؛ إذ تبلُغ نسبته ٤٢% في الحضر مقارنة بـــ ٥٦% في الريف، ولا توجد إحصائيَّة رسميَّة حول زواج القاصرات المصريَّات من الأجانب **(وحيد، ٢٠١٧)**.

مما سبق يتَّضح ارتفاع مُعدَّلات زواج الأطفال بنسبة كبيرة في بعض دول العالم، فلم تَعُدْ هذه الظاهرة قاصرةً فقط على المجتمعات الأفريقيَّة، بل أصبح لها صداها الواسع على مختلف دول العالم، خاصة التي يرتفع بها مُعدَّل الفقر وانخفاض الموارد المُتاحة، وتراجُع مستوى الوعي الصحي، الأمر الذي يدفع الآباء إلى التخلُّص من الفتيات حتى يخففوا عن كاهلهم العبء الذي تُسبِّبُه لهم الفتيات، مما يترتَّب عليه حرمان تلك الفتيات من حقوقهنَّ التعليميَّة كرد فعل مباشر على ما تعرَّضت له من انتهاك لحقوقهنَّ وزواجهنَّ في تلك المرحلة.

زواج الأطفال بين الشرع والقانون

الزواج لغة: جاء في مقاييس اللغة :"الزاي والواو والجيم أصل يدل على مقارنة شيء لشيء، من ذلك: الزوج زوج المرأة، والمرأة زوج بعلها، وهو الفصيح، ويعرف بالضم والتداخُل، ومنه قولهم: تناكحت الأشجار؛ أي: انضمَّ بعضُها إلى بعض، وكَثُرَ استعمالُه في الوطء، وسُمِّيَ بالعقد؛ لأنه سببُه.

الزواج اصطلاحًا: عرَّف القانون الزواج في المادة (2) ، وجاء فيها: الزواج عقدٌ بين رجل وامرأة تحلُّ له شرعًا لتكوين أسرة وإيجاد نسل بينهما.

الزواج المبكر في الشرع:

تتكاتف المصالح والعادات والأعراف ضد الفتيات الصغيرات، وتخترق القوانين تحت قراءات غير مستنيرة للدين، فترى أن تحديد سنٍّ أدنى لزواج البنات يُزيد العنوسة، ويُحرِّم ما أحلَّه الله، ويُودي بكثير من الأطفال إلى الممارسات غير السوية.

والحقيقة أن الخلاف الفقهي يدور حول الخلط بين سنِّ التكليف بالفروض وبين سنِّ الزواج، فمناط التكليف بالفروض (البلوغ)، بينما يرتبط الزواج بأهلية استباحة الفروج، التي اختلف الفقهاء في تحديدها، فمنهم من ذهب إلي أنها ١٥ سنة، ومنهم من قال إنها

١٦، ومنهم من قال إنها ١٦ عامًا، وهناك من وضعها عند سنِّ ١٨ سنة، وهو المذهب الحنفي المأخوذ به في مصر.

وهناك من العلماء من تكلم عما وصفه بتمييع القضية، عند النص على تحديد حد أدنى لتوثيق الزواج في القانون، وليس تحديد حد أدنى للزواج، موضحًا أن القياس على زواج الرسول ﷺ من السيدة عائشة في سنٍّ صغيرة باطل؛ لأنها لم تكن بهذه السنِّ الصغيرة التي يتداولها البعض، بالإضافة إلى أن السيدة عائشة كان لديها خصوصية حمل فقه وثقافة بيت النبوة بعد وفاة الرسولﷺ .

وتعجَّب الشيخ سيد زايد ـــــــ عضو لجنة الفتوى بالأزهر ومدير مجمع الديري ببني سويف ـــــــ من القوانين التي تجعل سنَّ الذمة المالية ٢١ سنة، في حين تجعل سن الزواج أقل من ذلك، في حين أن مسئولية الزواج والإنجاب أكبر، مؤكدًا أن الزواج المبكر الآن يؤدي إلى طلاق مبكر حسبما تُشير الإحصاءات والأحوال.

بينما استدلَّ الشيخ سالم عبدالجليل ـــــــ وكيل وزارة الأوقاف ـــــــ في موافقة الإسلام على رفع سنِّ الزواج إلى ١٨ سنة بالآية الكريمة ژ ې ې ې □ □ ئا ئا ئە ئە ئو ئو ئۇ ئۇ ژ باعتبار أن مسئولية الزواج أولى بالاعتبار من الذمة المالية، وهي تحتاج إلى بلوغ الرشد في العقل والتفكير لتحمل مسئولية الأسرة والأطفال، أما تزويج الفتاة قبل ذلك فيحمل وزرها الأبُ.

وقد اعتبر مفتي مصر السابق الدكتور علي جمعة أن زواج القاصرات زنى، وأفتى «بأن زواج القاصرات يعتبر استغلالًا جنسيًّا للأطفال، ويجب معاقبة من يفعله أو يقوم به سواء كانوا الأبوين أو المحامين أو الوسطاء (السماسرة) ، مؤكدًا أن «الأب الذي يزوِّج ابنته القاصرة لرجل في عمر جدها يُعتبر «فاسقًا»، وتسقط ولايتُه على أبنائه، ولا بُدَّ من عقاب الأبِّ والأمِّ والوسيط والمحامي والزوج، وأن يكون العقاب رادعًا لمواجهة هذه الظاهرة.

زواج الأطفال في القانون[١]:

الإطار الدستوري: لم ينص الدستور صراحة على حماية المرأة من الزواج المبكر بشكل مباشر، ولكن نصَّ الدستور على أن الدولة تلتزم برعاية الأطفال وحمايتهم من جميع أشكال العنف والإساءة وسوء المعاملة والاستغلال الجنسي والتجاري[٢][٣]؛ وبالتالي جرم الدستور بشكل غير مباشر الاستغلال الجنسي للأطفال.

الإطار القانوني: على عكس الدستور المصري، نصَّ القانون المصري بشكل مباشر على تجريم الزواج المبكر للأطفال، وعاقب كل من لجأ إليه، حيث نص القانون رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨٨ على تجريم توثيق عقد الزواج لمن لم يبلغ ثماني عشر سنة ميلادية كاملة، ويشترط للتوثيق أن يتم الفحص الطبي للراغبين في الزواج للتحقق من خلوها من الأمراض التي تؤثر على حياة أو صحة كل منهما(صقر، ص٦). كما نص قانون العقوبات على معاقبة كل من أدلى أمام السلطة المختصة بقصد إثبات بلوغ أحد الزوجين السن المحددة قانونًا لضبط عقد الزواج أقوالًا يعلم إنها غير صحيحة بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين، أو بغرامة لا تزيد عن ثلاث مئة جنيه، كما يعاقب القانون كل شخص خوَّله القانون سلطة ضبط عقد الزواج وهو يعلم أن طرَفَيْهِ لم يبلغ السن المحددة في القانون،

بغرامة لا تزيد عن ٥٠٠ جنيه[٤]. كما نص قانون الأحوال المدنية رقم ١٤٣ لسنة ١٩٩٤، على أنه لا يجوز توثيق عقد زواج لمن لم يبلغ من الجنسين ثماني عشرة سنة ميلادية كاملة، ويعاقب تأديبيا كل من وثق زواجا بالمخالفة لأحكام هذه المادة[٥]

الإطار الحقوقي: تقع على عاتق الحكومة المصرية التزامات دولية فيما يتعلق بمكافحة الزواج المبكر؛ حيث تعد مصر طرفًا في اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، واتفاقية حقوق الطفل ، إضافة إلى اتفاقية الأمم المتحدة لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم في فبراير1993 (صقر، ص٦)، كما خضعت مصر للاستعراض الدوري الشامل في ٢٠١٤، وقدمت إلى الحكومة المصرية توصيات فيما يتعلق بمكافحة الزواج المبكر، حيث طالبت دولة سيراليون الحكومة المصرية بإلغاء الزواج القسري المبكر والزواج التجاري المؤقت للفتيات، وقد قبلت الحكومة المصرية هذه التوصية، وبالتالي فالدولة المصرية مطالبة بالعمل على إلغاء الزواج المبكر وفقا لالتزاماتها الدولية.

ويؤكد الدكتور سمير صبرى المحامى، أن المأذون الذي يجرى عقد زواج القاصر يقدم للجنايات لمخالفته للقانون، حيث يتعين عليه أن لا يجرى العقد إلا بعد بلوغ السن القانونية، ومن يخالف ذلك يقدم للمحاكمة الجنائية وتصل العقوبة فيها إلى ١٥ سنة حد أقصى و١٠ سنوات أدنىوأضاف قانونيون أن قانون الطفل رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨، منع زواج القاصرات أقل من ١٨ سنة باعتبارهن أطفالا، لكن للأسف البعض من أجل المال يلجأون إلى تزوير شهادات الميلاد حتى يتم كتابة الطفلة بتاريخ قديم يظهر كبر سنها للتزوج على يد مأذون بصورة طبيعية (عبدالراضي، ٢٠١٥).

لذا فظاهرة زواج الأطفال باتت قضية جدلية بين الشرع والقانون؛ يأتي ضحيتها الأطفال الأبرياء الذين يتعرضون لهذا الاعتداء الجنسي الصارخ، والذي أصبح يهدد نسبة كبيرة من فتيات مصر؛ خاصة القطاع القبلي (صعيد مصر)

مفاهيم الدراسة:

تُعدُّ المفاهيم هي الخُطوة الأولى التي يعتمد عليها الباحث في تحديد موضوع دراسته؛ حيث تُمثل نقطة الانطلاق التي تُحدد متغيرات الدراسة، ويُستنبَط من خلالها مشكلة البحث، وصياغة أهدافه الأساسيَّة وتساؤلاته؛ حيث تُمثل خطوة أساسيَّة وهامة من خطوات البحث العلمي، وفي هذه الدراسة سوف يتمُّ التعرُّف على مفهومين هما: (زواج الأطفال، والحرمان من التعليم).

تُعرِّف اتفاقية حقوق الطفل زواج الأطفال بأنه "زواج تحت سنِّ الثامنة عشر عامًا؛ حيث يُجبر الأطفال من الفتيات على الزواج بالإكراه والقوة، بموافقة الأبوين من كلا الطرفين: أهل الزوج وأهل الفتاة ". (Alexia, et al, 2013, P.4).

كما يُعرَّف زواج الأطفال بأنه "الممارسة التقليديَّة والثقافيَّة الضَّارَّة، التي تُعدُّ قضية أمنية إنسانية ترتبط بالعديد من الأسباب منها: عبء الحياة، والتقاليد، والفقر المدفع، وله العديد من الآثار السلبيَّة على غيره من متغيِّرات المجتمع الأخرى مثل التعليم"(Walker, 2015, P.52).

ومن ثَمَّ يُعدُّ زواج الأطفال انتهاكًا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والمادة (١٦) لمنع زواج الأطفال. (Butt,Navead, 2015, P.163)،

كما يَستند هذا التعريف إلى مختلف الاتفاقيَّات والمعاهدات الدوليَّة بما في ذلك اتفاقيَّة حقوق الطفل بشأن القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة، والقرارات الأخيرة للأمم المتحدة (UNFPA, 2014, p.12).

ويُعتبر زواج الأطفال شكلًا من أشكال العنف ضد الفتيات؛ نظرًا لعدم مراعاة المعايير الجنسانية التي تُؤدِّي إلى التقليل من قيمة الفتيات؛ حيث يعتقد الآباء أن زواج فتياتهم في مرحلة الطفولة يحميهم من بعض الأمور، مثل التحرُّش الجنسي وغيره؛ حيث تتعرَّض الفتيات لمختلف أشكال العنف البدني والجنسي سواءٌ عن طريق الأزواج أو الوالدين، ويعانون من الضيق العاطفي، والاكتئاب، ويستمرُّون كالدُّمية مثل عرائس الأطفال الجامدة التي لا تمتلك القدرة على التعبير والمشاركة. (Le Start, et al, 2011, P.P 525- 528).

ويُعرَّف زواج الأطفال إجرائيًا في هذه الدراسة بأنه: "الممارسات التقليديَّة التي يتبعُها آباء الفتيات لإجبارهنَّ على الزواج في عمر لا يتجاوز الثانية عشر؛ من آخرين نتيجة لظروف الفقر التي تمرُّ بها الأسرة، أو المعتقدات الثقافيَّة السائدة، وما يمتلكه هؤلاء الأزواج من مزايا وقدرات ماديَّة يعتقد الآباء أنها سوف تحلُّ مشاكلهم، مع استخدام كافَّة أساليب القوة والقهر والإكراه على هؤلاء الفتيات لإجبارهنَّ على الزواج في تلك المرحلة العُمريَّة.

أمَّا الحرمان من التعليم فيُعرَّف إجرائيًّا في هذه الدراسة بأنه: "إجبار الفتيات على ترك المدرسة نهائيًا باستخدام كافَّة أساليب الضغط والعنف والقهر والهيمنة بسبب زواجهنَّ في أعمار مبكِّرة من حياتهنَّ ".

الرؤى النظريَّة لهذه الدراسة:

النظريَّة هي محاولة تحديد الخصائص العامة التي تُفسِّر الواقع الاجتماعي، وتُعدُّ مكوِّنًا جوهريًا من مكوِّنات الأعمال السوسيولوجيَّة؛ حيث تميل إلى تفسير الأوضاع الاجتماعيَّة وأنماط حدوثها، وتعليل الظواهر الاجتماعيَّة **(خلف عبد الجواد، ٢٠١٢، ص ٣٨)**.

وفي هذه الدراسة سوف يتمُّ تحليل أبرز القضايا الفكريَّة للنظريَّة النسويَّة، ونظرية التجانُس في الزواج، ونظرية التبادُل، ونظرية المعايير في تناولهما لظاهرة زواج الأطفال وعلاقتها بالحرمان من التعليم.

أولًا: النظريَّة النسويَّة:

ظهرت هذه النظريَّة في أواخر القرن العشرين (Spencer, 2013)؛ حيث أمتدَّ تأثيرها في كافَّة مجالات العلوم الإنسانيَّة والاجتماعيَّة، وقدَّمت العديد من الدراسات المتنوعة في مجال بحوث المرأة؛ حيث تعرض تحليل منهجي لأهمية فهم الأدوار بين الجنسين في الحياة الاجتماعيَّة (Johnson,2008,P.430)؛ حيث ساهمت هذه النظرية في تحديد واتخاذ إجراءات فعليَّة لقضايا الاعتداء الجنسي على الفتيات وقضايا الهيمنة، والاغتصاب في الزواج، وزواج الأطفال في أعمار مبكرة (Spencer, 2013, P.73).

وترى هذه النظريَّة أن هناك من القوانين التي أعطت الحقَّ للزوج في الحصول على حقوقه الجنسيَّة بالقوة والإكراه، فعلى الرغم من زواج بعض الفتيات في أعمار صغيرة،

فإنهن لا يزالن يتحمَّلْنَ العديد من المسئوليَّات المنزليَّة، ورعاية الأبناء، والقيام بالعديد من الالتزامات التي تفرض عليهنَّ تركها للعديد من الحقوق التي كن يتمتعْنَ بها في حياتهنَّ مثل حقوقهن الصحيَّة، وتركهنَّ للتعليم واهتمامهنَّ بحياتهنَّ الأسريَّة الجديدة، الأمرُ الذي يؤدِّي إلى زيادة مستوى الفقر واتساع الأميَّة في المجتمع (Johnson, 2008, P.442).

ويتمُّ الاستفادة من القضايا الفكريَّة لهذه النظرية في دراسة قضايا القهر والهيمنة والسيطرة التي يُمارسها الآباء داخل الأسرة وإجبارهم لفتياتهم على الزواج في عمر الطفولة وسلبهنَّ حقوقهنَّ في التعليم التي يتمتع بها الفتيات في أسر أخرى؛ حيث يتمُّ تحليل أساليب التسلُّط التي يُمارسها آباء الحالات على فتياتهم، وكافَّة أساليب العنف والقوة التي تُمارَس قبلهنَّ، وعلاقة ذلك بالمصاعب التي يتعرضْنَ لها نتيجة تسلُّط الأزواج، وما يتعرضْنَ لها من عقبات صحيَّة وتعليميَّة ترتب عليها حرمانهنَّ من إكمال تعليمهنَّ، وعلاقة ذلك بكافَّة الممارسات الثقافيَّة والطقوس والمعتقدات التي تتعرَّض لها الفتيات في المجتمعات الريفيَّة وخضوعهنَّ واستسلامهنَّ نتيجة لتكوينهنَّ البيولوجي وسلبيَّة المجتمع.

ثانيًا: نظرية التبادُل:

تقوم هذه النظريَّة على فكرة التبادُل التي يتعرَّض لها الأفراد بين المكافأة والتكلفة؛ حيث يُشير بيير burrإلى أن المكسب الناتج عن التفاعُل يؤثر على شكل العواطف بين الزوجين؛ فالعاطفة تكون إيجابيَّة عندما يكون المكسب من تفاعُل الزوجين على شكل مكافأة يحصل عليها الآباء مقابل هذا التبادُل، أمَّا إذا كان المكسب من التفاعُل على شكل تكلفة فإن العاطفة تكون سلبيَّة، ويترتب عليها العديد من المشاكل التي تؤدِّي إلى عدم استقرار البناء الأسري: (**العنزي، ٢٠٠١، ص٢٦**).

ويعد التفاعل بين الأفراد، عبارة عن عملية تبادل بين الموارد المادية وغير المادية؛ وتتضمن، حيث تتضمن روية هومانز هنا؛ أن السلوك الاجتماعي يركز على المنفعة والتكلفة بالنسبة للفاعل الذي يدخل في مثل هذه الصفقة التبادلية، وعرض التبادل هنا(سواء تم انجازه أم لم يتم) مكونًا فطريًّا أصيلاً داخل العلاقات الاجتماعية؛ حيث يقوم التفاعل على مبدأ تقديم الخدمة للأفراد لبعضهم البعض سواء قامت على الطلب أو الاختيار(Lin, ,2003p.43))

لذا ترى هذه النظريَّة أن نمط العلاقات الزوجيَّة يقوم على مبدأ الاتفاق المتبادل بين الزوجين؛ فعندما تكون مشاعر الحُبِّ والأمان والودِّ والتعاون هي السائدة بين الزوجين، يترتَّب عليها إدامة العلاقة الزوجيَّة، بينما إذا كانت مشاعر الخوف، والهروب، والقهر، والظلم هي السائدة فيترتَّب على ذلك ظهور النفور بين الزوجين، وهذا ما يُلاحظ في حالات الدراسة؛ فنظرًا لانعدام مشاعر الحُبِّ والتآلف داخل أسر الحالات، وتعرضهنَّ للعنف الجسدي الذي يترتَّب عليه الخوف والخضوع؛ فيكون نتيجته مشاعر من الاكتئاب ومحاولة الهروب؛ للتخلُّص من قهر هؤلاء، حتى وإن كان ذلك على حساب استقرارهنَّ الأسري، وربما يعود ذلك لما تعرَّضنَ له من حالات الهيمنة التي ترتَّب عليها إخضاعهنَّ لضغوط وإجبارهنَّ عليها.

ثالثًا: نظريَّة التجانُس:

ترتكز نظريَّة التجانس على قضية أساسيَّة مؤدَّاها أن الشبيه يتزوج بشبيهه، وأن التجانُس لا الاختلاف هو الذي يُفسِّر اختيار الناس بعضهم لبعض كشركاء في الزواج،

وتذهب هذه النظريَّة إلى أن الاختيار في الزواج يرتكز في المحلِّ الأول على أساس التشابه والتجانُس في الخصائص الاجتماعيَّة العامَّة، وأيضًا في الخصائص أو السمات الجسميَّة؛ أي أن يكون هناك تشابه بين الشريكين في الدين، والجنس والمستوى الاقتصادي والاجتماعي، والسنِّ، والتعليم، والمهنة، وعدد من العوامل الأخرى (**الساعاتي، ١٩٩٨ ص٣٦**).

مما يُشير إلى أن نظريَّة التجانُس تتطلَّب ضرورة التكافؤ بين الزوجين في كافَّة الصفات، وأن عدم تطابُق هذه الشروط يؤدِّي إلى حالة من عدم التجانُس في نمط العلاقات الزوجيَّة، الأمر الذي يترتَّب عليه فشل النسق الزواجي، وظهور العديد من المشكلات التي يترتَّب عليها كافَّة عوامل الصراع والقلق النفسي والاجتماعي الذي تشعر به الزوجات؛ نتيجة لعدم توافقهم مع أزواجهنَّ، خاصة فيما يتعلَّق بالسنِّ، وبعض الأوضاع الاجتماعيَّة الأخرى، ومن ثَمَّ انتشار حالات الطلاق وعدم الاستقرار الأسري.

وفي ظلِّ وجود زواج الأقارب بين حالات الدراسة، يؤكِّد تأثير موروثات اجتماعيَّة وثقافيَّة تدعم مقولات نظريَّة التجانُس الذي يتجاوز مجرد التجانُس بين الزوجين فقط؛ ويمتدُّ إلى التجانُس على المستوى العائلي، مما يؤكِّد مدى ملائمة القضايا الفكريَّة لهذه النظريَّة في تحليل مشكلة الدراسة، وهذا ما سوف نلاحظه في الدراسة الميدانيَّة.

رابعًا: نظريَّة المعايير:

تُفسِّر هذه النظريَّة الاختيار للزواج على أنه عملية إراديَّة تتمُّ في ضوء المعايير التي يضعها المجتمع ويرتضيها ويجعلها ثوابت أساسيَّة؛ ليخضع لها جميع أفراده، مثل: السنّ، والمستوى الاقتصادي، والتعليم، والمكانة وغيرها، بحيث من يُقبل على الزواج يكون له من الصفات والسمات التي لا بُدّ أن تتماشى مع معايير المجتمع، وتكون مقبولة للآخرين؛ بمعنى أن المجتمع حدَّد ما هو مقبول، وما هو غير مقبول، وأن المرجع هو المستوى الأساسي وفقًا للمعايير والأنساق السائدة (**السيد، ٢٠١٥، ص٣٢**).

ويُفهَم من ذلك أن المجتمع قد يفرض على الأفراد ضغوطًا ونمطًا من الهيمنة، يجبر العديد من الآباء على الانصياع والخضوع لتلك المعايير المجتمعيَّة المحيطة به، ومنها مسايرة معايير وقيم وضعها المجتمع؛ وممارسة سيطرته وضغوطه على الفتيات، وخاصةً تلك التي تُفرض في مجتمع الدراسة؛ حيث جرى العُرف والمعايير في تلك المجتمعات أن الفتاة يجب ألا يتجاوز عمرُها عن الـــسادسة عشرة، وعليها أن تبدأ مشوار الزواج منذ عمر الحادية عشرة، ومن يُعارض ذلك يضع نفسه في مهبِّ الاستهجان من قِبل المجتمع؛ نظرًا لمعارضته لتلك المعايير المجتمعيَّة؛ فالمجتمع هنا هو الذي يُحدِّد ويجبر الآباء على تطبيق تلك السمات والنظُم المجتمعيَّة وفقًا لأُطر اجتماعيَّة معيَّنة.

من العرض السابق يكون الباحث قد عرض بعض النظريَّات التي اهتمَّت بتحليل قضية زواج الأطفال والاختيار المناسب للأزواج، وطبيعة السلبيَّات التي تترتب على هذه الظاهرة، والتي يُعدُّ من أهمِّها حرمانهنَّ من التعليم؛ حيث عرض الباحث بشكل سريع لأهمِّ قضايا تلك النظريَّات في تلك القضية، ولكن سوف يتَّضح العرض التفصيلي لقضايا واهتمامات تلك النظريَّات في الدراسة الميدانيَّة.

- التُّراث البحثي:

باستعراض التُّراث البحثي للدراسات والبحوث التي تناولت قضية زواج الأطفال وعلاقتها بالحرمان من التعليم، توصَّل الباحث إلى عدد من الدراسات التي اهتمَّت بدراسة

هذه القضية وفقًا لطبيعة الظاهرة وجوانبها المختلفة بشكل مباشر أو غير مباشر، وفيما يلي أبرز هذه الدراسات. دراسة علي سليمان الوشمي عن: الزواج المبكر وأثره على التحصيل الدراسي: دراسة ميدانية على طلاب جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في مدينة الرياض (الوشمي، ٢٠٠٩)، دراسة جنفير ما كليري وآخرين عن "زواج الأطفال: والنوع والمساواة في التعليم" (Mc Cleary, et al, 2015, P.P 69-80). ودراسة شاهيدول "الخلفية الوالدية في سوق الزواج في بنغلاديش وأثره على تسرُّب الفتيات من التعليم "(Shahidul, 2013, P.P 709-716)، ودراسة كوينتين وودون عن "زواج الأطفال بين القانون والدين وأثره على التعليم" (Wodoh, 2015, P.P 1-5)، ودراسة فيليسيا فينج تيان عن "الانتقال إلى الزواج الأوَّل: تأثير التعليم المستمر في قرارات التحوُّل والتغير الاجتماعي" (Tian, 2013, P.P 529-549)، ودراسة آرون جيليكسون عن "التعليم والنتائج السلبيَّة المترتبة على زواج الأطفال" (Gullickson, 2006, P.P673 -687)، ودراسة " الكسياسا با وآخرين "عن محددات زواج الأطفال، والزواج بالإكراه في المغرب"(Sabbe, et al, 2013, P.P 43-63)، ودراسة ديفيد هونشكيس وآخرين عن "المخاطر المرتبطة بممارسات زواج الأطفال بين فتيات الروما في صربيا"، (Hotchkiss, et al, 2016, P.P 1-9)، ودراسة سولومان إهيما عن: "التواصل وتسرُّب الفتيات من المدرسة تحليل كمي للآثار المترتبة على زواج الفتيات في أوراجي (Ehiemua, 2014, P.P 6372-6381).

من العرض السابق للدراسات والأبحاث السابقة يتَّضح الغِطاء المنهجي لهذه الدراسات؛ حيث تميَّزت بإطار منهجي واختيار جيد لعيِّنات البحث، بالإضافة إلى اعتمادها على أبحاث ودراسات سابقة أُجريت، كما تميل إلى التحليل الكمي الدقيق لظاهرة زواج الأطفال والآثار والمحددات الاجتماعيَّة التي ارتبطت به.

ولكن ما يُؤخذ على هذه الدراسات أنها لم تستخدم نظريَّات واضحة تقترب من موضوع البحث، كما أنها مالت كثيرًا للاعتماد على التحليل الكمي، ولم تستخدم التحليل الكيفي ودراسات الحالة إلا في دراسة سولومون إهيما؛ حيث اعتمدت على تحليل كيفي لإحدى الحالات التي تعرَّضت للزواج في مرحلة الطفولة وآثاره السلبيَّة على تسرُّبها من التعليم، كما لم تتطرَّق هذه الدراسات للكشف عن العوامل التي ارتبطت بزواج تلك الفتيات في هذه المراحل بشكل كافٍ، فقد اكتفت بذكر العامل الاقتصادي (الفقر) كسبب أساسي في زواجهنَّ في هذه المرحلة، بينما في الدراسة الحاليَّة سوف يتمُّ إجراء تحليل كيفي متعمِّق على عشر حالات للوقوف على عدد من الأسباب الاجتماعيَّة الكامنة وراء انتشار هذه الظاهرة في ريف مصر؛ حيث تعتمد على تحليل بناء القوة داخل الأسرة، والفقر، ومهنة الوالدين، وتأثير الممارسات الثقافيَّة والمعتقدات على انتشار هذه الظاهرة، وكذلك الكشف عن تأثير البيئة الاجتماعيَّة المحيطة والأقارب على تفاقم هذه الظاهرة بهذا الشكل السلبي، وربما لم يتَّضحْ ذلك أمام الباحث في الدراسات والأبحاث السابقة.

الإطار المنهجيُّ للدراسة:

اعتمد الإطار المنهجي لهذه الدراسة على عِدَّة أساليب منهجيَّة تتضح فيما يلي:-

١- مجالات الدراسة: اعتمدت هذه الدراسة على ثلاثة مجالات؛ حيث تحدَّد المجال الجغرافي في محافظة الجيزة، مركز البدرشين، والذي يقع جنوب المحافظة بالقرب من محافظة بنى سويف، أما المجال البشرى فقد تحدَّد على فتيات يتراوح أعمارهُنَّ من سنِّ الحادية عشرة حتى الرابعة عشرة، واللاتي تزوجْنَ في أعمار الطفولة وفقًا للقانون، أمَّا المجال الزمني فقد استمرَّت هذه الدراسة حوالي خمسة أشهر، وهي فترة جمع البيانات من الحالات محلِّ الدراسة.

٢- وسائل جمع البيانات:

اعتمد الباحث على عِدَّة وسائل لجمع البيانات، تتمثَّل في:

أ- طريقة دراسة الحالة؛ حيث قام الباحث بإجراء مقابلات منظَّمة مع عدد عشر فتيات من الفتيات اللاتي تزوجْنَ في مرحلة الطفولة باعتباره يُمثِّل سببًا أساسيًّا من أسباب حرمانهنَّ من التعليم، وتركهنَّ لمدارسهنَّ الابتدائيَّة والإعداديَّة؛ حيث قام الباحث بتصميم دليل لدراسة الحالة تكوَّن من خمسة عناصر أساسيَّة تمثَّلت في:

١- البيانات الأوليَّة، والتاريخ التطوري للحالات.
٢- بناء القوة داخل أُسر الحالات وزواجهنَّ في عمر الطفولة والحرمان من التعليم.
٣- المستوى المهني لآباء الحالات وزواجهنَّ في عمر الطفولة والحرمان من التعليم.
٤- المستوى الاقتصادي لأُسر الحالات وزواجهنَّ في عمر الطفولة والحرمان من التعليم.
٥- الممارسات والمعتقدات الثقافيَّة وزواجهنَّ في عمر الطفولة والحرمان من التعليم.
٦- البيانات المتعلِّقة بتأثير بيئة الجوار والأقارب على زواج الفتيات وحرمانهنَّ من التعليم.

حيث قام الباحث بتصميم دليل الحالة، وقام بعرض الدليل على أعضاء هيئة التدريس بقسم علم الاجتماع ـــــ جامعة بني سويف[١]، والذين أدلوا بآرائهم في بعض البيانات؛ حيث تمَّ استبعاد بعض البيانات التي لم تكن قريبة من موضوع الدراسة بشكل مباشر، وكذلك استبعاد البيانات التي يَشُوبُها بعض النقاط التي كانت تُشكِّل حرجًا بالنسبة للحالات، وكذلك محاولة تبسيط دليل الحالة مع مراعاة أنهنَّ من الفتيات الصغيرات في مرحلة الطفولة؛ حيث حرص الباحث على عدم التسبُّب في تعرُّض الحالات لبعض المشكلات الأسريَّة؛ خاصة أنهنَّ لم يكنَّ يمتلكْنَ القدرة على التعامل بحريَّة خوفًا من بطش أزواجهنَّ وأُسرهنَّ.

ثانيًا: نتائج الدراسة الميدانيَّة:

يعرض الباحث في الجزء الثاني من الدراسة لأهمِّ النتائج التي أسفرت عنها دراسات الحالة مع الفتيات محل الدراسة؛ حيث يعرض لتأثير بناء القوة واتخاذ القرار داخل الأسرة على زواج الفتيات في عمر الطفولة وحرمانهنَّ من التعليم، وكذلك يكشِف عن تأثير المستوى الاقتصادي لأُسر الحالات (الفقر المدقع) على زواجهنَّ في مرحلة الطفولة وحرمانهنَّ من التعليم، وكذلك يحاول عرض أهمِّ العوامل التي تعلَّقت بمهنة الوالدين كسببٍ في زواجهم لفتياتهم في عمر الزهور وحرمانهنَّ من التعليم، وكذلك الكشف عن تأثير الممارسات الثقافيَّة والعادات في زواج الفتيات في تلك المرحلة وحرمانهنَّ من التعليم، وأخيرًا يكشِف الباحث عن التأثير السلبي للأقارب وبيئة الجوار في زواج الفتيات في مرحلة الطفولة وحرمانهنَّ من التعليم، وقبل البدء في عرض نتائج الدراسة الميدانيَّة يُمكن عرض التاريخ التطوري لحالات على النحو التالي:-

التاريخ التطوري للحالات:-

الحالة الأولى: تبلُغ من العمر ١٤ عامًا، تزوَّجت في عمر الثانية عشرة، كانت تُقيم في القرية محلِّ الدراسة، يعمل والدها بمهنة خفير، تُقيم في أسرة ممتدة مكوَّنة من ١٥ أخ وأخت، في غرفة واحدة، تزوَّجت بتاجر للمواد المخدرة، وحُرِمَت من التعليم في تلك المرحلة.

الحالة الثانية: تبلُغ من العمر ١٥ عامًا، تزوَّجت وعمرها اثنا عشر عامًا، كانت تُقيم في أسرة ممتدة، ولها من الأخوة والأخوات تسع، لأب يعمل بالفلاحة، تزوَّجت من زوج يعمل بالخارج، وحُرِمَت من التعليم في تلك المرحلة.

الحالة الثالثة: تبلُغ من العمر ١٥ عامًا، تزوَّجت في عمر الثالثة عشرة، كانت تُقيم في نفس القرية محلِّ الدراسة، الأبُّ يعمل في إحدى المطاعم، وكانت تُقيم مع الأبِّ والأمِّ في منزل صغير جدًا، ولها من الأخوة ٨ أخوه وأخوات، وتزوَّجت من أحد الأفراد لقدرته على تسديد ديون الأبِّ الذي كان معرَّضًا للسجن نتيجة لتراكم الديون عليه، وحُرِمَت من التعليم في تلك المرحلة.

الحالة الرابعة: تبلُغ من العمر ١٣ عامًا، تزوَّجت في عمر الحادية عشرة، كانت تُقيم في أسرة ممتدة، في القرية محلِّ الدراسة، الأبُّ يعمل جزارًا، ولها من الأخوة والأخوات أحد عشر، وكانت تُقيم مع الجدَّة التي مارست العديد من الضغوط لزواجها في مرحلة الطفولة، وتزوَّجت كزوجة ثانية لشخص كان يعمل بمهنة الجزارة وشريك للأبِّ، وحُرِمَت من التعليم في تلك المرحلة.

الحالة الخامسة: تبلُغ من العمر أربعة عشر عامًا، تزوَّجت في عمر الثانية عشرة، كانت تُقيم في القرية محلِّ الدراسة، في أسرة نوويَّة، لأبٍّ لا يعمل (عاطل)، ولها من الأخوة أحد عشر أخًا وأخت، تزوَّجت من أحد الأشخاص، وحُرِمَت من التعليم في تلك المرحلة.

الحالة السادسة: تبلُغ من العمر أربعة عشر عامًا، تزوَّجت في عمر الثالثة عشرة، كانت تُقيم في أسرة نوريَّة مكوَّنة من ثلاثة عشر أخًا وأخت في نفس القرية محلِّ الدراسة، لأبٍّ يعمل بمهنة الجزارة (بيع أحشاء المواشي)، كانت تُعاني من حالة الانطوائيَّة الصارخة، تزوَّجت برغبتها للتخفيف عن كاهل الأسرة، وحُرِمَت من التعليم في تلك المرحلة.

الحالة السابعة: تبلُغ من العمر خمسة عشر عامًا، تُقيم في أسرة مكوَّنة من تسعة أفراد، كانت تُقيم في القرية محلِّ الدراسة، لأبٍّ يعمل بمهنة (فلاح)، تزوَّجت زوجها الأوّل وكان عمرُها اثني عشرة سنة، وطُلِّقَت في عمر الثالثة عشرة، وتزوَّجت في المرة الثانية في عمر الرابعة عشرة من ابن عمِّها لإرضاء زوجة الأبِّ، وكانت تنظر للفتاة على أنها مجرد سلعة تُباع، وتَركت التعليم في تلك المرحلة.

الحالة الثامنة: تبلُغ من العمر ثلاثة عشر عامًا، كانت تُقيم في أسرة مكوَّنة من تسع أفراد، تزوَّجت في عمر الحادية عشرة، تُقيم في نفس القرية محلِّ الدراسة، لأبٍّ يعمل عاملًا بأحد المصانع، وحُرِمَت من التعليم في تلك المرحلة.

الحالة التاسعة: تبلُغ من العمر ثلاثة عشر عامًا، وتزوَّجت في عمر الثانية عشرة، كانت تُقيم في نفس القرية محلِّ الدراسة، في أسرة مكوَّنة من تسع أفراد، وكان الأبُّ يعمل إمام مسجد، استطاع الأبُّ استغلال مهنته في إقناع الفتاة على الزواج في مرحلة الطفولة؛ وتركها للتعليم طاعة لله عز وجل، مع ملاحظة أن الحالة طُلِّقَت بعد مرور أربعة أشهر من زواجها.

الحالة العاشرة: تبلُغ من العمر ثلاثة عشر عامًا، تزوَّجت في الثانية عشرة من عمرها؛ حيث كانت الفتاة الوحيدة لوالدها المتوفَّى، وتُقيم في نفس القرية موضع الدراسة، الأمر

الذي جعلها مطمع من قبل الأقارب والجيران، وكان سببًا أساسيًّا في زواجها من ابن عمها؛ مرغمة على ذلك، وحُرِمَت من التعليم مجبرة؛ للحفاظ على الميراث الخاص بالفتاة.

مما سبق يتَّضح أن هناك علاقة بين شكل وبناء الأسرة وسلطة اتخاذ القرار داخل الأسرة، وصِغر سنِّ الفتاة، ومهنة الأبِّ، وطبيعة البيئة التي كانت تعيش فيها، وعدد الأخوة، وضيق المسكن، أو زيادة نسبة فقر الأسر، وزواج تلك الفتيات في عمر الطفولة وحرمانهنَّ من التعليم.

حيث لاحظ الباحث أن ثمان حالات من حالات الدراسة من (١ – ٨) كان يعمل والدُهم في مِهَنٍ دُنيا تمثَّلت في الفِلاحة ـــــ والعمل باليوميَّة والجزارة، والآخر عامل، باستثناء حالتين (٩ ـــــ ١٠)؛ حيث كان يعمل والد الأُولى بمهنة إمام مسجد، وكان يعمل والد الثانية (المُتوفَّى) بمهنة التجارة.

أولًا: النتائج المتعلِّقة ببناء القوة داخل الأُسرة وعلاقتها بزواج الأطفال والحرمان من التعليم:

كشفت نتائج الدراسة عن تأثير الشكل العام ونمط الأسرة على زواج الفتيات في مرحلة الطفولة، مما انعكس بالسلب على حرمانهنَّ من التعليم، وعدم حصولهنَّ على حقوقهنَّ التعليميَّة كغيرهنَّ من الفتيات اللاتي تمتعْنّ بهذه الحقوق؛ حيث جاء حجم الأسرة من أبرز هذه العوامل، فهناك من الحالات التي نشأت وتربَّت في أُسر ممتدة مكوَّنة من الأبِّ، والأُمِّ، والأعمام، والأجداد الأمر الذي ارتبط به اتساع حجم تلك الأُسر، وثقل الضغط على الآباء، فلم يجد الآباء وسيلة للتخلُّص من ذلك إلا من خلال إجبار فتياتهم على الزواج بصرف النظر عن حقهنَّ في التعليم، مثل الحالة الأولى والثانية والرابعة؛ فالحالة الأولى التي كانت تُقيم في أسرة كبيرة الحجم، وكان لها من الأخوة خمسة عشر أخًّا؛ يقيمون في غرفة واحدة داخل منزل العائلة؛ حيث يُعاني الأبُّ من ضغوط ومصاعب حياتيَّة وماديَّة مختلفة، وكذلك الحالة الثانية والتي كانت تُقيم في العائلة ولها من الأخوة تسعة من الذكور والإناث، وكذلك الحالة الرابعة والتي كانت تُقيم هي ووالديها واثنان من أشقاء والدها وأخوتها إحدى عشرة في منزل الجدَّة الصغير الحجم، وكان نتيجة ذلك أن أجبرتها الجدَّة على الزواج من أحد الأشخاص نظرًا لامتلاكه أراضي زراعيَّة؛ حيث كان يتمتع بمستوى اقتصادي مرتفع؛ دفع الجدَّة إلى تشجيع الأب للتخلُّص من عبء المسئوليَّة والزواج وحرمانها من التعليم.

حيث تقول الحالة الأولى: "كنا عايشين في البيت الكبير، مش قادرة أوصف الذُّل اللي كنت شيفاه، كلنا في أوضه واحده، والأكتر من كدا أن البيت بيدخل دورة مية واحد"، وتقول الحالة الثانية "كنا قاعدين مع أعمامي وولادهم، وأبويا مكنش لاقي يصرف علشان عددنا كان كبير، كنا تسع عيال، لدرجة أبويا مكنش بيطيق يدخل البيت من كتر طلباتنا، دا حتى كان بيكره أمي"، أما الحالة الرابعة فقد ذكرت قائلة "من ضيق الظروف اللي عندنا، وعددنا الكبير في بيت سيدي، كانت على طول ستي بتسلك أبويا عليا وعلى أخواتي، وهي السبب في جوازي وأنا عيلة مش عارفه حاجة، علشان تخف من على دماغها شوية" وتتفق هذه النتيجة مع دراسة اليكسيا ساب وآخرين عن محددات زواج الأطفال بالإكراه في المغرب؛ "حيث أشارت الدراسة إلى أن الجهل يُعدُّ من أبرز العوامل التي تؤدِّي إلى حالات زواج الأطفال؛ حيث ينموا الأبناء في أسر ممتدة مع الأجداد والعمات والأعمام، فيكون تعليم الفتيات بمثابة ضغط مادي على تلك الأسر، فيتجه الآباء

إلى محاولة التخلُّص من هذا الثُقل الكبير من خلال زواجهنَّ في عمر صغير، دون حرية في التعبير عن الرأي؛ مجبرين على ذلك لأسباب اقتصاديَّة واجتماعيَّة محيطة (Alexia Sabbe, et al , 2013 p 11**).**

ولم يتوقف الأمر عند نمط الأسرة الممتدة، بل كانت المشكلة مثيرة أيضًا لدى باقي الحالات (الثالثة، والخامسة، والسادسة .... والعاشرة) على الرغم أنهنّ كُنَّ يعشْنَ في أسر نوويَّة مكوَّنة من الأبِّ والأمِّ، إلا أنهنَّ كُنَّ يعانين العديد من المصاعب؛ نظرًا لزيادة عدد الأفراد داخل كل أسرة، (فالحالة الثالثة) التي كان لها ثمانية من الأخوة والأخوات، و(الخامسة) أحد عشر من الأخوة والأخوات، و(السادسة) ثلاثة عشر من الأخوة والأخوات، و(الحالة السابعة) التي كان لها سبعة من الأخوات، و(الثامنة) تسع من الأخوة والأخوات، و(التاسعة) كان لها تسع من الأخوة والأخوات، و(العاشرة) كانت الفتاة الوحيدة لوالدها المُتوفَّى؛ فنظرًا لزيادة عدد أفراد الأسر، وضيق المسكن، فلم تُسجِّل نتائج الدراسة إقامة حالة واحدة من الحالات في غرفة واحدة بمفردها، بل كن يعشْنَ مع أسرهنَّ في منازل لن تزيد سعته عن غرفتين، الأمر الذي كان وراء اتجاه الآباء إلى محاولة التخلُّص من هذا العبء والبحث وراء زواج فتياتهنَّ في عمر الطفولة، ١٢ عامًا، بهدف التخفيف عن كاهل الأسرة، **وتتفق هذه النتيجة مع دراسة خالد منصور وصوفيا نافيد؛ حيث أشارت إلى أن زواج الأطفال ينتشر في الأسر المهمشة، ويشتدُّ في الأسر الأكثر فقرًا؛ والتي تُعاني من أبنية هشَّة، وضيق في الهيكل البنائي، وقصور في مكوناتها والأُطر اللوجستية الخاصة بها (** Butt Manzoor Khalid and Naveed Sofia, 2015, p 162**).**

أما فيما يتعلَّق بنمط العلاقات وأثره على زواج الحالات وحرمانهنَّ من التعليم، فقد اتسمت العلاقات بين الحالات والآباء بالسلبيَّة المطلقة، والتي تكاد منعدمة نهائيًا، فلم يعطي لأحد حقَّ حرية المشاركة في الرأي، بل كان يَنظر لهنَّ على كونهنَّ جسدًا ناقصًا قاطنًا بالمنزل، يبحث الآباء دائمًا إلى التخلُّص منهنَّ وتزويجهنَّ كأطفال بصرف النظر عن النتائج السلبيَّة المترتبة على ذلك، فقد كُنَّ في طاعة عمياء إلى ما يلقى عليهنَّ من أوامر ومتطلبات لتحسين أوضاع الأسرة وإجبارهنَّ على الخروج للعمل في الحقول والأسواق، مثل (الحالة الرابعة) التي كانت تُقيم مع جدَّتها، وكذلك (الحالتان السابعة والثامنة) واللاتي تعرَّضْنَ لفرض في نمط السيطرة الذكوريَّة من قبل الآباء؛ حيث كُنَّ يعانين من نقص العطف من قبل الأبِّ، مما كان من أحد الأسباب التي أدَّت إلى حرمانهنَّ من التعليم.

حيث تقول الحالة السابعة "أنا مكنتش أقدر أكلم مع أبويا، دا كان لما بيبصلي بعنيه كنت بترعب من الخوف، علشان كدا مكنتش أقدر اعترض على الجواز"، وتقول الثامنة "أبويا كان دايمًا بيمارس قوته علينا، كان بيحب عمتي، وكان بيكرهنا، لدرجة أنه كان على طول بيشتم أمي ويهنها علشان يرضي عمتي، وعلشان كدا جوزني لابنها بالعافية". وتتفق هذه النتيجة مع دراسة جينفير بارسونز وآخرين في دراسته عن "الآثار الاقتصادية للزواج المُبكِّر"؛ حيث ترى أن الفتيات الذين تزوجوا في مرحلة الطفولة عانوا من العديد من المشكلات، يُعدُّ من أبرزها عدم مشاركتهنَّ في صنع القرار، واتخاذ قرارات بشأن حياتهنَّ؛ من أبرزها إجبارهنَّ على الزواج في مرحلة الطفولة دون أن يوضع في الاعتبار رأيهنَّ في ذلك. (Wodon Quentin, 2015, p 13)

أما الحالة العاشرة فقد كانت من أفضل الحالات والأكثر تميُّزًا في العلاقة بينها وبين والدها، فقد كانت الأقرب إليه، تعيش حياة سعيدة وتتمتع بفرصتها في التعليم، ولكن للأسف تغيَّرت هذه الظروف عند وفاته؛ حيث تحوَّل السرور والسعادة إلى غمٍّ وحُزن، وأصبح العمُّ هو صاحب القرار داخل الأسرة؛ حيث كان يمارس ضغطًا نفسيًّا وتربويًّا على الفتاة فأرغمها على ترك التعليم، وزواجها في عمر الطفولة من نجله الذي كان يكبرها في العمر؛ بهدف الحصول على ثروة شقيقه التي كانت أضعاف ثروته.

حيث ذكرت الحالة قائلة: "كنت عايش مش عايلة للدنيا هم، وكان أبويا على طول بيجبلي كل اللي نفسي فيه، بس ملحقتش أفراح؛ مات أبويا، وبقى عمي هو الوصي عليّ، طلعني من المدرسة وقالي مينفعش تطلعي من البيت، وجوزني ابنه علشان ياخد الأرضيات، وراح التعليم".

أما عن طبيعة العلاقات بين الحالات وإخوانهنَّ وأخواتهنَّ؛ فقد تباينت؛ حيث كانت السلبيَّة عنوانها لدى إخوانهنَّ الذكور، بينما كان الودُّ والخوف من المستقبل السمة الأساسيَّة للاهتمام من قِبل أخواتهنَّ من الإناث، فقد بات نمط العلاقات بين الحالات وأخواتهنَّ في الصغر يغلب عليه طابع الصراع والمشاجرات؛ كون ذلك يغلب عليه طابع الطفولة البريئة، ولكن للأسف تحوَّلت تلك المشاجرات إلى علاقات للودِّ والتضحية بينهنَّ وبين أخواتهن الفتيات، وساد عليها نمط الشحناء والقوة بينهن وبين إخوانهنَّ الذكور، والذين كانوا دائمي التسلُّط والهيمنة عليهنَّ؛ فالحالة الأولى التي كانت تتفاعل مع أخوتها الصغار، وكانت تشارك صغيرتها التي تصغرُها بعام مشكلاتها؛ على الرغم من حداثة عمرهنَّ، ولكن ربما أن الظروف التي وضعْنَ فيها كانت الدافع الأصلي لديهنَّ لفهمهنَّ لمشكلات الحياة في هذا السنِّ المبكِّر، و(الحالة الثانية) التي كانت أكبر أخواتها، وكان يوجد لها اثنان من الأخوة الذكور، قليلًا ما تتحدث معهم؛ لأنها تعلم أنهم سوف يخبرون أباها بذلك عندما يتشاجرون معًا، وكانت تُخفي أي شيء بداخلها دون إخبار أحد من الآخرين، وكذلك (الحالة الثالثة) التي عانت الكثير من التهديد والقصر المستمر من قِبل إخوانها الذكور، و(الحالة السابعة) والتي كانت تميل دائمًا إلى المرح وإقامة علاقات طيبة مع الآخرين، ولكن حقيقة لم يستمر طويلًا بسبب إكراهها على الزواج؛ حيث تغيَّرت الأمور وتحوَّلت البهجة التي كانت تتمتع بها هذه الطفلة إلى بكاء دائم بسبب حرمانها من التعليم الذي كانت تنعم به غيرها من الفتيات، بسبب إكراها على الزواج من شقيق زوجة والدها.

حيث تقول "كنت عايشة حياه حلوه خالص، على الرغم من معاملة أبويا الوحشة، بس آهي كانت الأمور ماشية، وظهر ابن عمتي الله يسامحه، وأبويا علشان كان طمعان في الفلوس اللي جابها من الخارج، غصبني على الجواز منه وحرمني من التعليم". وقد تعرَّضت الحالة الثامنة لنفس الظروف مع الحالة السابقة، فقد كانت فتاة وحيدة ولها ستة أخوة من الذكور وفتاتان تصغرهما في العمر، فتعرَّضت لنمط الهيمنة الذكوريَّة بشكل واضح؛ حيث كان يرفض إخوانها الذكور دخولها المدرسة، وكانوا يسعون إلى التخلُّص منها عن طريق زواجها باعتباره محور اهتمامهم الصريح تجاه تلك الحالة، وظهر ذلك بوضوح من خلال تشجيعهم للأبِّ لزواج شقيقتهم من ابن عمتها بدون كتابة قائمة منقولات.

ودللت على ذلك قائلة " إخواتي الرجالة كانوا بيغيروا مني، ومكنوش عايزين يعلموني، وكان بيضربوني لما يعرفوا إني رحت المدرسة، ولا كانت واحده من البنات اللي في المدرسة تجيني البيت، وجوزوني لابن عمتي علشان يخلصوا مني؛ وأنا كنت لسة مش بعرف أغسل جلبيتي" ، وتتفق هذه النتيجة مع النظريَّة النسوية؛ حيث ترى أن هناك مبالغة كبيرة من قِبل الذكور في فرض الهيمنة البيولوجيَّة على الفتيات، من أجل خضوعهنَّ واستسلامهنَّ، وممارسة سلوكيَّات تعزز من فرص الهيمنة التي قد تتسبب في إصابتهنَّ بحالات من الاكتئاب وتؤثر على مستواهنَّ التعليمي، بل قد يصل في بعض الأحيان إلى الحرمان النهائي من التعليم (Johnson Dp, 2008, p 455).

وهناك من الحالات التي كانت تميل إلى العُزلة والانطواء، مثل (الحالة السادسة) التي كانت تميل إلى الانطواء وعدم المشاركة مع أخواتها، فلم تتحدث عن أي مشكلة تواجهها، وكانت قليلة المشاركة في أي حوار فيما بينهم؛ لأنها كانت تحب العُزلة تعيش منفردة، فقد كانت تعلم أنهم عند التحدث مع والدتهم يمكن أن يخبروها بما قالته لهم، فقد كانت تخشى أن تعاقبها أمُّها على ما يتحدثون به أمامها وتحرمها من التعليم، وهكذا استمرَّت الحياة لدى الحالة في عائلتها حتى تزوَّجت وحُرِمَت بالفعل من فرصتها في التعليم.

حيث ذكرت الحالة قائلة "كنت عايشة في بيت أبويا بعيد عنهم، علشان كنت بخاف منهم، وبتجنبهم علشاب يخلوني أروح المدرسة، علشان مكنتش بتفق مع أمي، كانت على طول بتضربني وتهزقني".

أما فيما يتعلَّق ببناء القوة داخل أُسر الحالات، فقد كانت القسوة والهيمنة الصورة السائدة لنمط العلاقات والقرارات التي تخصُّ تلك الأُسر؛ فاتخاذ القرارات من قِبل الآباء تجاه الفتيات قد شابها القسوة والسلبيَّة، لدرجة أنهنَّ كُنَّ يشعرْنَ بنوع من الرهبة والرعب لمجرد محاولة الاقتراب منهنَّ، بل كُنَّ في صمت دائم، القرار للأبِّ وهو مصدر القوة داخل الأسرة؛ كما في الحالات: (الأولى حتى السادسة، والثامنة والتاسعة)؛ فكُنَّ غير قادرات على المواجهة أو حتى المشاركة في صنع القرار الذي يخصُّ حياتهنَّ، **وتتفق هذه النتيجة مع النظريَّة النسويَّة؛ حيث ترى أن هناك ما يُسمَّى بالاستعمار الأبوي، والذي يُمارَس على فتيات الطبقات الدنيا؛ من قِبل الآباء وإجبارهنَّ على بعض الممارسات السلبيَّة، وهناك الاستعمار الجنسي وهي محاولات لفرض الأدوار الجنسيَّة وفرض ديناميات القوة من قبل الذكور على الفتيات؛ خاصة ما يُمارَس من قِبل الأزواج على الزوجات** (Spencer Susannem, 2013 , p 400.).

بينما كانت علاقات القوة عند الحالة الرابعة للجدَّة التي تُقيم عندها الأسرة، والحالة السابعة التي كان القرار لزوجة الأبِّ؛ فهي صاحبة القوة واتخاذ القرار؛ حيث تعرَّضت الحالة لمختلف أشكال الظلم والتهميش من قِبلها محاولة فرض هيمنتها عليها لإفساد علاقاتها مع الآخرين، فعلى الرغم من صغر سنِّها إلا أنها كانت تُخرج كلمات حقيقة تكبرها سنًّا، مما يُشير إلى أن نمط القوة في الأسرة الريفيَّة لا يزال يحتفظ برواسب ترتبط بهيمنة الجدِّ (أوالجدَّة) على القرارات الأسريَّة. وكذلك الحالة العاشرة والتي كان القرار لها للعمِّ؛ نظرًا لوفاة الأبِّ، والذي ترتب عليه وقوع ظلم مفرط على الحالة، وحرمانها من فرصتها في التعليم.

حيث تقول الحالة الرابعة "اللي كانت صاحبة الكلمة في البيت هي ستي، كانت هي المسيطرة، وهي السبب في جوازي، وطلوعي من التعليم، علشان أبويا مكنش ليه كلمة، لحسن تطرده من البيت"، كما ذكرت السابعة قائلة "اللي كانت ممشية البيت مرت أبويا،

هي اللي جوزتني لابن أخوها، وحرمتني من أني أكمل تعليمي، هو كان أبويا يقدر يقولها لاء؟، كما ذكرت الحالة العاشرة قائلة "عمي كان صاحب الكلمة، وحكم عليا أني أجوز ابنه، وأسيب المدرسة، ومعرفتش اكلَّم معاه؛ دا حتى القاضي بيسمع، وهو كان على طول راكب دماغه"

وهناك أشكال مختلفة للقوة تمَّ استخدامُها من قِبل الآباء بهدف فرض سيطرتهم على الحالات؛ بهدف زواجهنَّ في سنٍّ طفولتهنَّ، وحرمانهنَّ من التعليم، وقد ظهر ذلك فيما يلي:

يُعدُّ العنف اللفظي واحدًا من الأساليب التي اتبعها الآباء في التعامل مع بعض الحالات في حياتهنَّ الطبيعيَّة، وفي إجبارهنَّ على الزواج في عمر الطفولة وحرمانهنَّ من التعليم، مثل (الحالة الأولى، والثالثة، والرابعة، والخامسة، والسادسة، والسابعة)، فقد تعرَّضت تلك الحالات لكافَّة أنواع العنف اللفظي؛ سواء من خلال الآباء داخل الأسرة، أو من قِبل الأمَّهات؛ الأمر الذي ترتب عليه شعور تلك الحالات بالخوف والضجيج المستمر الذي لا يكاد يفارقهنَّ طيلة حياتهنَّ مع أسرهنَّ؛ فالخوف والذعر والتهكم بالألفاظ الجارحة كانت اللُّغة السائدة والأسلوب المتبع من الآباء تجاه حالات الدراسة من (الأولى حتى الثامنة، والعاشرة)؛ حيث كانوا يرون أباءهن وهم يسبُّون أمهاتهنَّ، واللاتي لم يكن لديهنَّ أي حيلة للحوار معهم، الأمر الذي ترتب عليه أن أصبحت الحالات غير قادرات على الإفصاح والتعبير لدى أزواجهن؛ نظرًا لما رأوا أمهاتهن يعاملْنَ به.

حيث ذكرت الحالة الأولى قائلة: "أبويا كان دايمًا بيبهدلني بالكلام، دا كان بيقولي اللي ميقلش، كان بيصبحني ويعشيني بالمنقي كله، وطبعًا كان السبب في دى كله إني كنت عازيزة أتعلم زي باقي البنات"، وذكرت الثالثة قائلة: "أبويا من كتر الديون اللي كانت عليه مكنش متحملنا لا أنا ولا أخواتي، وكان بيكافئنا إننا ولاده بالشتيمة والبهدلة كل يوم"، وذكرت الخامسة قائلة: "أبويا كان بياخد مني الفلوس اللي كنت بشتغل بيها بالضرب والشتيمة، لو مشتمنيش يوم؛ كان الجيران بيقولوا إنه مش في البيت، خاصة إن قلت أروح المدرسة"، وتقول السابعة: "الله يبارك لأبويا ومرات أبويا، خلو سيرتي على كل لسان، اتجوزت علشان اخلص منهم ومن شتيمتهم ليا، وقبلت إني أكون زوجة تانية؛ وحرموني من التعليم"، وتقول العاشرة أنا كنت بسمع الكلام الحلو اللي يسم البدن من عمي؛ إكمنه الوصي عليا، الله يرحمك يابابا، لو كان عايش كان زماني دلوقت في الإعدادية"

ويُعدُّ الإقصاء من المشاركة في الرأي من أبرز السلبيَّات التي تعرضت لها حالات الدراسة من قِبل أبائهن، فقد حُرموا من المشاركة في الحديث عن أمور الأسرة، وكذلك في إلحاقهنَّ بالمدارس الابتدائيَّة، فليس لهنَّ الحقُّ في الحديث عن ما يخصُّ حياتهنَّ أو ما يتعلَّق بهنَّ من أمور، الأمر الذي ترتب عليه حرمانهنَّ من إمكانيَّة الاستفادة من قدرتهنَّ على التفكير والحوار المثمر مع الآباء داخل تلك الأسر؛ مما انعكس بالسلب على شخصية تلك الحالات واستعدادهنَّ النفسي على إدارة شئون الحياة في حياتهنَّ الزوجيَّة، فقد صارت هذه السلبيَّة تحيط بهنَّ، تاركة صداها السلبي لديهنَّ، مثل الحالات (الأولى والثالثة والخامسة والسادسة والسابعة والثامنة)، فلن تستطيع هذه الحالات إقامة علاقات ايجابيَّة مع الآخرين؛ لعدم تعرضهنَّ لذلك في أسرهنَّ، وعدم قدرتهنَّ على حل أي مشكلة مهما كانت بساطة تلك المشكلة، بالإضافة إلى نمط التمييز الذي تعانيه الفتيات في تلك الأسر،

وقصر دورهنَّ على خدمة الزوج فقط، **وتتفق هذه النتيجة مع نظريَّة التجانُس؛ حيث ترى أن لبناء الجنس بين الرجال وما يرتبط بمجالات الأنشطة المختلفة للمرأة؛ أثرًا واضحًا على قرارات الزواج في عمر الطفولة؛ حيث يتمُّ تحديد الأوار المستقبليَّة للفتيات والأمهات؛ حيث تستند هذه الأدوار على الأعمال المنزليَّة، والذي يكون سببًا من الأسباب التي تؤدِّي إلى الزواج المكره في مراحل الطفولة؛ حيث تجد الفتيات أنفسهنَّ في مواجهة قاسية لتلك القوالب النمطيَّة والحرمان من فرص التعليم المتاحة أمامهنَّ؛ مما يؤدِّي إلى تراجُع استعدادهنَّ ودوافعهنَّ للمدارس، واختيار الزواج المبكر لعدم قدرتهنَّ على المواجهة واتخاذ القرار** (Gemignani Regina 8 Wodon Quentin, 2015, p 44)).

كما يُعدُّ الإحباط المستمر من أبرز العوامل التي تعرَّضت لها حالات الدراسة من قِبل أسرهنَّ؛ حيث يُعدُّ واحدًا من الأسباب التي تركت أثرًا سلبيًّا في شخصية تلك الحالات وقدرتها على مسايرة أمور الحياة؛ مع الإشارة إلى أن هذا الإحباط لم يقتصر فقط على أسرهنَّ، بل امتدَّ أيضًا إلى أُسر أزواجهنَّ، وظهر ذلك فيما تعرضت له من ممارسات مختلفة أبرزت النظرة المتدنية لهنَّ وكونهنَّ لا نفعَ فيهنَّ؛ وأن الفتيات لا يمكن أن يكُنَّ مثل الصبية، فكانت نظرة التراجُع السلبيَّة هي السهم الموجَّه لهنَّ بشكل دائم؛ على الرغم من قيامهنَّ بتقديم الكثير من المساعدات، وحُمِل على عاتقهنَّ العديد من الأعمال والممارسات داخل الأسرة، مثل الحالة الثالثة التي تزوَّجت لتسديد ديون الأبِّ، والحالة الرابعة التي كانت تبيع الحلوى بالأسواق، والحالة السادسة التي كانت تعمل في بيع أحشاء الماشية بالأسواق، ولكن على الرغم ذلك فقد كانوا دائمي النظرة إليهنَّ على أنهنَّ لا يجلبْنَ الخير والرزق، بل السبب في التعاسة التي يتعرَّض لها أبائهنَّ.

حيث ذكرت الحالة الثالثة قائلة: "أنا مكنش ليا رأي لاقيت أبويا هيسجن وقالي انتي السبب، معرفتش أتكلم قولتله اللي انته عايزه يابابا؛ قالي: اتجوزي ... قولتله: حاضر"، وذكرت الرابعة قائلة: "الكلمة كانت لستي، هو أنا كنت أقدر أقول عايزة أروح المدرسة ومتجوزش، دى حلم"، وذكرت السادسة: "كنت بروح المدرسة في الأيام اللي مهاش سوق، علشان كنت بروح مع أبويا في الأسواق وما كنتش أقدر أقوله لاء، يبقى كنت قولتله لاء لما جوزني من شريكه". وتتفق هذه النتيجة مع القضايا الفكريَّة للنظريَّة النسويَّة؛ حيث ترى أن هناك العديد من التأثيرات الاجتماعيَّة والثقافيَّة التي عادة ما تسلب طاقات وقدرات الفتيات، وتفرض آليات من الرقابة الاجتماعيَّة؛ والتي تعكس العديد من الضغوط التي تؤدِّي إلى شعورهنَّ بالكبت والإحباط (Johnson Dp, 2008, p.437).

ولم تُفارق هذه النظرة الفتيات بعد زواجهنَّ وتركهنَّ للتعليم، بل ظلَّت هذه النظرة تلاحقهنَّ في حياتهنَّ الزوجيَّة؛ (فالحالة الأولى) ظلَّت تُعاني مما يقع عليها من ظلم من زوجها الذي أجبرها على مساعدته في بيع المخدَّرات، و(الحالة الثالثة) التي كانت دائمة التهديد من قِبل الزوج، ويعاملها ككونها سلعة قُدِّمت من قِبل الأبِّ حتى لا يُعرِّض نفسه للسجن، و(الحالة الرابعة) التي أجبرها زوجها على الخروج معه في الأسواق، وكان دائم المقارنة بينها وبين زوجته الأولى؛ وأنها أقل في نظره منها، و(السابعة) التي فشلت في حياتها نتيجة لما وقع عليها من إحباط من قِبل أمِّ الزوج، و(الحالة الثامنة) التي طُلِّقت وثُوفِّى الأبُّ بسبب حزنه عليها لما كانت تتعرض له من إهانة وإحباط من قِبل عمتها والدة زوجها؛

حيث ذكرت تقول: "أبويا من حزنه عليا مات بحسرته، من كتر الإهانة اللي كنت بشوفها من عمتي، بس بردو أبويا هو السبب علشان جوزني وأنا صغيره خالص علشان الفلوس وحرمني من التعليم".

هذا كما تعرَّضت بعض الحالات لمختلف أشكال العنف الجسدي أيضًا؛ وخاصة من قِبل أزواجهنَّ، مثل (الحالة الأولى، والثالثة، والرابعة، والخامسة، والثامنة) اللائي إذا ذكرْنَ رغبتهنَّ في إكمال تعليمهنَّ مثل باقي الفتيات اللائي لن يتزوجْنَ مثلهنَّ والذين يكملْنَ تعليمهنَّ؛ فكان ينهال عليهنَّ أزواجهنَّ بالضرب واستخدام القسوة الجسديَّة، خاصة (الحالة الأولى) التي كان زوجها في حالة مستمرة من فقدان الوعي بسبب ما كان يتعطاه من مواد مخدِّرة، والحالة الثالثة التي كادت من كثرة العنف الجسدي التي تعرَّضت له من قِبل الزوج أن حاولت في إحدى المرات وضع سُمٍّ فأر في الطعام لتتخلص منه، ولكن سرعان ما عادت إلى رشدها، وربما يؤكد ذلك بشاعة ما كانت تتعرض له الحالة من قِبل زوجها، والحالة الرابعة التي كانت تتعرض للعنف الجسدي بشكل مستمر من قِبل زوجها بسبب أولاد زوجته الأولى، والحالة الثامنة التي تعرَّضت للمزيد من العنف الجسدي من قِبل زوجها لإرضاء أمِّه؛ حيث ذكرت أنها في إحدى المرات تعدَّت أمُّ الزوج عليها بالألفاظ الجارحة؛ فردت عليها قائلة: **"اللي بتسبيه هو أخوكي، وأنكم من أم وأب واحد"**؛ فغضبت أمُّ الزوج (عمتها) من ردِّها عليها فقامت بتحريض ابنها عليها الذي تعدَّى على زوجته بالضرب المبرح، وتسبب في إحداث إصابات ونُقِلت إلى المستشفى.

حيث ذكرت قائلة: "في مرة قولتله عايزه أكمل تعليمي، فضل يضربني لحد ما ودوني المستشفى مغم عليا، بعيد عنك على طول تحت جناح أمه، مش داري بنفسه"، كما ذكرت الحالة الرابعة قائلة: "من كتر اللي بشوفه حطتله سم فار، علشان يموت وأتسجن، وأخلص من حياتي، كدا كدا أنا عايشة ميته على الدنيا"، وتتفق هذه النتيجة مع الدراسة التي أجراها المركز الدولي للبحوث المتعلِّقة بالمرأة في ولاية بالهند؛ حيث أشارت إلى أن الفتيات اللاتي تزوجْنَ في مرحلة الطفولة دون عمر الـــ ١٨ عام؛ كُنَّ أكثر عرضةً للإبلاغ عن تعرضهنَّ للضرب والصفع والتهديد من قِبل أزواجهنَّ؛ حيث تسبَّبت هذه الأشكال من العنف في أعراض وأثار سلبيَّة خطيرة على صحة الفتاة من الناحية الجسديَّة والعقليَّة، وكذلك الناحية الإنجابيَّة، الأمر الذي كان له أثارٌ رجعية على التزامهنَّ بالذهاب إلى المدارس والاستمرار في تعليمهنَّ نتيجة لإجبارهنَّ على ترك التعليم بالقهر والإجبار (Kanesathasan, A.,L.d.CARDINAL, E.pearson,s, 2008, p 16).

ويُعدُّ أشكال العنف الجسدي والاغتصاب الزوجي واحدًا من أشكال القوة والعنف القاسي الذي تعرَّضت له الحالات، وخاصة (الحالة الخامسة) والتي تعرَّضت للاغتصاب الزوجي في ليلة دخلتها، وتعرَّضت لإصابات موجعة أدَّت بها إلى تهتُّك في أعضائها التناسليَّة، ونُقِلت إلى المستشفى؛ وتمَّ إسعافُها بشكل سريع وأُجريت لها عِدَّة عمليَّات جراحيَّة، حتى يتمكنّ الأطباء من معالجة تلك التهتُّكات، وربما يعود ذلك لعدم اكتمال الأعضاء التناسليَّة للحالة، فلم تبلُغ من العمر سوى الثانية عشرة وقت زواجها، **وتتفق هذه النتيجة مع دراسة حاموري خواجه عن الآثار الصحيَّة لزواج الأطفال؛ حيث ترى أن هناك من الآثار والمشاكل الصحيَّة التي تتعرض لها الفتيات من الزواج في مرحلة الطفولة، خاصةً من خلال عمليات الجِماع الأول وما تتعرَّض له من سلبيَّات على جهازها التناسلي؛ حيث أشارت الدراسة إلى أن هناك العديد من الأمراض التي تتعرض لها الفتاة نتيجة لعدم**

استعداد أعضائها التناسليَّة على الزواج منها: التهاب المهبل، والإفرازات غير الطبيعيَّة، بالإضافة إلى سلسلة من الإضرابات النفسيَّة والعقليَّة التي تتعرض لها الفتيات.

.(Khawaja M, 2008, pp 76-78)

وهناك من الأزواج الذين استخدموا الدين كوسيلة للاعتداء الجسدي على الحالات، مثل الحالة السادسة والتاسعة، فقد كانت تتعرض الحالة السادسة للضرب المستمر من قِبل الزوج، اعتقادًا أن هذا إرضاءً لله؛ لأن الله أمر بضرب الزوجة إذا أخطأت؛ حيث كانت تصمت دائمًا على الضرب، على الرغم من ضآلة الأخطاء التي كانت ترتكبُها الحالة، أما (الحالة التاسعة) فقد كانت دائمًا تتعرض للعنف الجسدي بالضرب من قِبل زوجها، معتقدًا أن الرسول ﷺ حلَّلَ للرجال ضرب النساء، الأمر الذي دفعها إلى طلب الطلاق بعد أربعة أشهر من زواجها؛ لكونها لن تستطيع تحمُّل هذا الضرب المُبرح. وهناك من الحالات التي تعرَّضت للضرب والعنف الجسدي من قِبل الأبِّ قبل زواجها الذي كان دائم الضرب لها للحصول على ما كانت تحصل عليه من أموال نتيجة عملها باليوميَّة، وتعرض لنفس الأسلوب بعد الزواج من قِبل الزوج، فقد كانت تظنُّ أنها بعد زواجها لم تتعرض لمثل هذه الاعتداءات ولكنها وُجِهت بنفس الأسلوب، بل وأكثر قسوةً من قِبل الزوج، مثل الحالتين (الأولى والثالثة) الذي كان يعاملها معاملة سيئة؛ مما جعلها مثل الأمة لسيدها الذي لا يراها ولا يرى وجودًا لها إلا أنها خُلِقَت لخدمته، فقد أنهى طموحها في إمكانية الالتحاق بالمدرسة مرةً أُخرى وإكمال تعليمها، وكان دائمًا يتحكَّم ويسيطر على كل أفعالها حتى لا تخرج في يومًا من الأيام خارج طوعه وإرادته.

حيث ذكرت الحالة الأولى قائلة: "في مرة قولت لجوزي ممكن أروح أسلم على صحباتي اللي كانوا معايا في المدرسة، مدرتش بنفسي بعد كدا، اللي عرفته إنه ضربني بالطبليه على راسي، ورحت المستشفي قعدت أسبوع؛ كنت هموت، لأنه بيضرب وهو مش حاسس من كتر اللي بيشربه"، وذكرت الثالثة قائلة: "لو طلبت منه لبس ولا هدوم يالهوي كان يقولي دا أنا اجوزتك علشان أسد ديون أبوكي، هو انتي ليكي لزمه، ويديني بالكف على وشي"، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة "رجينا جيميجناني وكونتين وودرن عن "المقصد الديني وزواج الأطفال في جنوب الصحراء الكُبرى بأفريقيا في ضوء نظريَّة اللاتجانُس"؛ حيث أشارت تلك الدراسة إلى أن للمعتقد الديني أثرًا في زواج الأطفال، مشيرين إلى أن الزواج في هذه المجتمعات أوصت به الشريعة الإسلاميَّة، باعتبار أن الفتيات تنظر لأنفسهنَّ على أنهنَّ مثالًا لأخواتهنَّ في المجتمع، وأن ذلك يعبر عن تعلم الدين حتى يصبحوا أمهات جديرات بالاحترام والإيمان، ويكون اهتمامهم الأساسي هو تربية الأبناء

.(Gemignani Regina 8 Wodon Quentin ,2015, p. 45)

– وهناك من الآباء الذين فرضوا سيطرتهم وهيمنتهم الذكوريَّة على الأسرة، مثل أسرة (الحالة الخامسة)؛ حيث مارس الأبُّ هيمنته الذكوريَّة على الحالة ووالدتها؛ حيث كان يجبرهنَّ على العمل في الحقل والعمل بالأسواق مقابل الحصول بالإكراه على ما كانت يحصلْنَ عليه من أموال، و(الحالة السابعة) التي فرض فيها الأبُّ وجوده وسلطته الذكوريَّة على الفتيات، فقد أجبرهنَّ على كثير من الأمور رغبة في إرضاء زوجته التي كانت تفرح في إيذاء الفتيات، وكان من نتائج ذلك حرمان فتياته من التعليم.

ويُعدُّ غياب أحد الوالدين أو كليهما من أبرز العوامل الأسريَّة التي كان لها سببٌ فعالٌ في زواج إحدى الحالات في عمر الطفولة وحرمانها من التعليم، وقد بدا ذلك واضحًا لدى

الحالة العاشرة، فنتيجة لوفاة الأبِّ، وتولِّي العم مسئوليَّة الحالة، أجبرت الفتاة على ترك تعليمها وزواجها من ابن عمها الذي كان يتجاوزها في العمر رغبة من العمِّ في الحصول على ثروة الفتاة، وعدم حصول أجنبي عليه، **وتتفق هذه النتيجة مع دراسة "ديفيد هو تشيكس عن مخاطر زواج الأطفال بين فتيات الروما في صربيا"؛ حيث أشارت إلى أن الفتيات عند زواجهنَّ في مرحلة الطفولة يَكُنَّ عرضةً للحرمان من حقوقهنَّ الإنسانيَّة الأساسيَّة، وتعرضهنَّ لخطر الممارسات الضارة والحرمان بما في ذلك الطمع في حقوقهنَّ الشرعيَّة وممتلكاتهنَّ الموروثة، والاستقلال من قِبل الآخرين** (Hotchkiss David R8 et al .2016 p 1-2)

مما سبق يتَّضح التأثير الفعلي لبناء القوة داخل أُسر الحالات، وإجبارهنَّ على الزواج في مرحلة الطفولة، مما ترتَّب عليه حرمانهنَّ من التعليم؛ حيث جاءت هذه العوامل في: الشكل العام للأسرة، ونمط وحجم الأسرة، وزيادة عدد الأفراد، ونمط العلاقات السلبيَّة التي كانت موجودة بين الحالات وأسرهنَّ، والتي ترتَّب عليها تعرضهنَّ لمختلف أشكال الهيمنة والسيطرة الذكوريَّة التي وَلَّدَت لديهنَّ الشعور بالخوف والرهبة والرجعية وتنمية مشاعر العُزلة؛ مما أدَّى إلى زيادة شعورهنَّ بالخوف والإحباط، وتعرضهنَّ لمختلف أشكال العنف اللفظي والجسدي، والذي دعمه أزواجهنَّ الذين تزوجْنَ بهم في مرحلة الطفولة، وكان نتيجة ذلك خروج تلك الحالات من مدارسهنَّ، وعدم إكمالهنَّ للتعليم، وحرمانهنَّ من عدالة الفرص التعليميَّة كغيرهنَّ من الفتيات اللائي لن تتزوجْنَ في تلك المرحلة وأكملْنَ تعليمهنَّ، **وتتفق هذه النتيجة مع دراسة أجراها اليونسيف عن مخاطر تعرُّض الفتيات للزواج المبكِّر"؛ حيث أشارت تلك الدراسة إلى أن زواج الأطفال يرتبط ارتباطًا مباشرًا بزيادة تعرُّض الفتيات لأشكال مختلفة من الجنس، والعنف الجسدي والعاطفي، وسوء المعاملة من قِبل الأزواج، وأفراد الأسرة، وتنمية مشاعر الإحباط والكبت، وكذلك تعرُّضهنَّ لحالات الاغتصاب الزوجي والإكراه الجنسي؛ مما يدعم وجود علاقة ارتباطيَّة بين زواج الأطفال والعجز التعليمي.** (Sills Jennifer M.C. Cleary, et al 2015 pp. 71 -73) **وهذا ما يجيب على التساؤل الأول الذي تمَّ صياغتُه لهذه الدراسة ومؤدَّاه:** "ما أثر بناء القوة داخل الأسرة على زواج الأطفال والحرمان من التعليم؟

ثانيًا: النتائج المتعلِّقة بتأثير المستوى المهني للوالدين وزواج الأطفال والحرمان من التعليم.

كشفت نتائج الدراسة عن وجود تأثير فعَّال لمهنة الوالدين في زواج الحالات في عمر الطفولة وحرمانهنَّ من التعليم، فقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن متوسط المِهن التي كان يمتهنها آباء حالات الدراسة تُمثل المهن الدنيا أو الحرفيَّة؛ والتي كانت تحتاج إلى جُهد بدني وعضلي. (فالحالة الأولى) والذي كان يعمل والدها في وظيفة خفير، تلك المهنة التي فرضت عليه العديد من الالتزامات تجاه عمله، ولكنه على الرغم من ذلك كان يحصل على راتب لا يكفي لإشباع حاجات الأسرة كبيرة الحجم وتلبية احتياجاتها، الأمر الذي فرض عليه سرعة التخلُّص من الفتاة والبحث عن زوج لها بصرف النظر عن مهنته، حتى يُخفِّفَ عن كاهله تلك المسئوليَّة.

حيث ذكرت قائلة: "أبويا كان بيشتغل غفير، وكان مرتبه صغير خالص، وعلشان كدا مكنش بيحب يعلمنا خالص، ولكن كل اللي يهمه؛ إزاي يخلص منا أنا واخواتي، حتى لو كان يبعنا، علشان كدا جوزني لبتاع المخدِّرات؛ اللي قضى على حياتي".

و(الحالة الثانية) التي كان يعمل والدها باليوميَّة (بالخرسانة)، والتي كانت تجعله يجد صعوبة في توفير قوت يومه؛ مما جعل الفتاة ووالدتها يشاركونه في العمل ليستطيعوا العيش جميعًا. و(الحالة الثالثة) التي كان يعمل والدها في إحدى المطاعم، ولكن بسبب تعاطيه مواد مخدِّرة كانت تحتاج إلى عمل إضافي ليوفر المال؛ فنظرًا لعدم قدرته على شراء المواد المخدِّرة؛ تراكمت عليه الديون وعلى الأسرة؛ ولذلك قام ببيع ابنته تحت مُسمَّى الزواج لرجل يكبُرها سنًا، وإجبارها على ترك التعليم؛ حيث تركت الدراسة في الصف الثاني الإعدادي كي يزوِّجها من الرجل الذي سدَّد له ديونه، وتوقيعه على إيصالات أمانة مقابل زواجه من ابنته، و(الحالة السابعة) التي كان يعمل والدها بالفِلاحة، وكان دائم التفرقة بين زوجاته الاثنين؛ حيث كان يُحمِّل المسئوليَّة في العمل بالحقل على عاتق الزوجة التي أنجبت الفتاة، ومن أجل ذلك انشغلت الفتاة بالعمل مع والدتها في الحقل لإرضاء الأبِّ، وتأخَّرت الفتاة دراسيًّا بعد أن كانت ذات مستوى دراسي مرتفع نتيجة عملها المستمر بالحقل، ولم يكتفي الأبُّ بذلك بل وافق على زواج ابنته من شقيق زوجته الثانية الذي كان يعمل بإحدى الدول العربية؛ حيث وعده بتحسين مستواه المادي، وتزوجت الفتاة وبذلك قُضي على مستقبلها التعليمي بعد أن كانت وصلت للمرحلة الإعدادية.

حيث ذكرت قائلة: "أبويا كان فلاح باليوميَّة، وكان دايمًا بيهددني أنه يطلعني من المدرسة ومتعلمش، ولمجرد أن مرات أبويا قالت نخلص منها ونجوزها لأخوها، على طول وافق، وسحب الدوسيه بتاعي من المدرسة، وقال أسحب قرشين من العريس؛ والله بعني رخيصه وروحت على مراته التانية، وكنت زي الخدَّامة". وتتفق هذه النتيجة مع دراسة خالد منصور وصوفيا ناقيد في دراستهما عن "أسباب ونتائج زواج الأطفال في جنوب آسيا"؛ حيث تشارك الفتيات في مرحلة الطفولة في العمل في الأعمال المنزليَّة وكذلك الأعمال الزراعيَّة والتي تتطلب مهارات محددة مثل المشاركة في قطف القطن، وزراعة التقاوي، والتطريز والحرف اليدويَّة، وبالتالي يكون زواج الفتاة في مرحلة الطفولة هروبًا من سلبيَّات المهن التي يمتهنها الآباء لعدم قدرتها على تحقيق أرباح ودخول ماديَّة؛ حيث تُعدُّ استراتيجيَّة لتحقيق وطأة الفقر(Butte Manzoor –170 Khalid .2015 p 168).

وهناك من المِهن التي كانت تُمثِّل حالة من الخوف لدى الحالات، وتركت لديهنَّ انطباعًا سلبيًّا دفعهنَّ إلى تنفيذ ما يُلقى على عاتقهنَّ من مطالب دون تفكير، مثل الحالتين(الرابعة والسادسة) والتي كان يعمل والديهما بمهنة الجزارة، تلك المهنة التي أفقدت هؤلاء الآباء مشاعر العطف والحنان؛ حيث أشارت (الحالة السادسة) أن والدها مات لديه أي إحساس إنساني؛ حيث ترتَّب على ذلك ظهور مشاعر الخوف لدى الحالة؛ نظرًا لكثرة ما يقوم به من ذبح للماشية؛ حيث *ذكرت قائلة: "أبويا مش بيضيع الوقت ولكن بيخلص على طول"*. أما (الحالة الرابعة) فتختلف في هذا الخوف، فلم يكن خوفها ناجمًا عن مهنة الأبِّ كممارسة، ولكن ظهرت مساوئ هذه المهنة لدى الحالة في القرارت السريعة التي كان يتخذُها الأبُّ دون تفكير؛ متأثرًا بطبيعة مهنته التي أحيانًا ما تتطلب اتخاذ مواقف معيَّنة دون تراجُع، فقد كان والدها على شراكة مع أحد الأشخاص في تجارة المواشي، والذي طلب منه أن يتزوج الفتاة إلى جانب زوجته التي كانت مقيمة معه

وأولاده، فلم يتردَّد الأبُّ في الموافقة بهدف تدبير مصالحه التجاريَّة مع هذا الشخص، بصرف النظر عن عمر الفتاة ومدى استعدادها للزواج، فخرجت الفتاة مجبرةً من التعليم، ومات حلمُها التي كانت تحلم به ومستقبلها الذي ظلَّت تفكِّر فيه حتى الآن؛ حيث طلب زوجها من والدها أن تترك التعليم وتتفرَّغ للزواج وتربية أبناءه من زوجته الأولى، وللأسف لم يتردَّد الأبُّ في ذلك كالعادة، ووافق على زواجها لتحقيق أهدافه.

حيث ذكرت قائلة: "كنت بخاف من أبويا؛ علشان كان على طول سريع في قراراته، على طول يحلف بالطلاق واليمين، ودى بحكم شغله بالجزارة، ولما شريكه قاله جوزني بنتك، على طول وبدون تفكير نادى عليا؛ وقالي: يا....عليا الطلاق لتتجوزي بن عمك ....؛ وتطلعي من المدرسة، معندناش بنات تتعلم"، وتتفق هذه النتيجة مع رأي "يورك"؛ حيث يرى أن الحرمان من التعليم واستبعاد بعض الفتيات من مشوارهن التعليمي من شأنه أن يؤدِّي إلى إشكاليَّات ترتبط بالعجز الثقافي، وطبيعة الطبقة العاملة، وطبيعة المهن التي يمتهنها بعض الآباء داخل الأسرة، الأمر الذي يؤثر على طبيعة التطلُّعات الشخصيَّة للفتيات، وتنمية مشاعر الخوف لديهنَّ، وإقصائهنَّ عن التعليم (Jackson Sue, et al, 2010, pp.142-144).

وهناك بعض الحالات التي كان لا يعمل والدها بأي مهنة؛ حيث كان يعتمد على العائد الذي كان تُدرُّه الفتاة من العمل بالحقل والأسواق، مثل (الحالة الخامسة) وبمجرد أن تقدَّم لها أحد الأشخاص لزواجها لم يتردَّد الأبُّ؛ حيث أغراه بالكثير من الأموال والهدايا، فتزوجت الحالة بعد حصولها على الابتدائيَّة، وحُرِمَت الفتاةُ من التعليم.

حيث ذكرت الحالة قائلة: "أبويا مكنش بيشتغل، وكان قاعد في البيت؛ بياكل من كدنا أنا وأمي، مكنش بيخليني أروح المدرسة كتير علشان أطلع أشتغل الصبح في السوق، والعصر في الغيط، ولما اتقدملي.. .... علشان يجوزني؛ وافق بسرعة، وسحب ورقي من المدرسة؛ وبسرعة جوزني علشان ياخد شوية الهدايا والفلوس اللي كان موعود بيهم من العريس، الله يسامحه حطمني وحطم حياتي بجوازي وطلوعي من التعليم". وتتفق هذه النتيجة مع "دراسة شاهيدول عن: الآباء، الخلفية الطبقية، والتجانُس في سوق الزواج في بنجلاديش"؛ حيث ترى أن هناك علاقة وثيقة بين مهن الوالدين وإجبار الفتيات على ترك التعليم؛ حيث أشارت أن الآباء العاطلين يفضلون ترك بناتهن للتعليم والخروج من المدارس، والاتجاه إلى سوق العمل؛ للمساهمة في دخل الأسرة، وزواجهنَّ في عمر مبكِّر إذا توافرت لها الفرص المساعدة لذلك؛ مما يؤدِّي إلى تسرُّب الفتيات وحرمانهنَّ من التعليم (Shahidul .S.M, 2014, p 701).

وهناك من المِهن التي كانت دافعًا رئيسًا على زواج الفتاة لتحسين الوضع المادي، مثل والد الحالة الثامنة الذي كان يعمل عاملًا في إحدى المصانع التي تحتاج إلى مزيد من الجهد من قِبل العامل، الأمر الذي كان دافعًا للأبِّ لزواج ابنته من ابن شقيقته الذي وعده بالمال والشراكة في إحدى المشروعات؛ فأقنعه بترك عمله بالمصنع في مقابل شراكته على إحدى المشروعات الصغيرة، فوافق الأبُّ على ذلك؛ وزوَّج ابنته من هذا الشخص وأجبرها على ترك التعليم، خاصة أنه كان في سنٍّ متقدِّمٍ عن الفتاة؛ **حيث ذكر الأبُّ قائلاً: "جوزك يقدر يشتر أي شهادة، حتى لو من الخارج، مش مصربس". وتتفق هذه النتيجة مع دراسة شاهيدول وآخرين؛ حيث ترى أن زواج الأطفال ينتشر في الأُسر الأكثر فقرًا،**

والتي ينتشر بها معدَّلات البطالة بين الوالدين؛ الأمر الذي يترتَّب عليه تسرُّب الفتيات وحرمانهنَّ من التعليم في عمر مبكِّر (Shahidul .S.M, 2014, pp. 712 -714) .

وهناك من المهن التي تمَّ استغلالها من قِبل الأبِّ وحقق أهدافه وراء ستارها، مثل والد "الحالة التاسعة" الذي كان يعمل إمام مسجد، والذي ترك أثرًا في حياة الفتاة؛ حيث كان يستخدم ما يقوله في خطبته وأحاديثه وأسلوبه المنمَّق في الدين لإقناعها؛ حيث استخدم أسلوب التهديد والوعيد بالنار ليقنعها بما يقوله؛ حيث استغل جهل الفتاة وعدم علمها بأمور الدين وعدم إدراكها لحقيقة ما يقول الأمر الذي كان له بالغ التأثير على إجبار الفتاة على الزواج في طفولتها وحرمانها من التعليم، وكان دائمًا يحث ابنته على طاعة الزوج في أي أمر.

حيث ذكرت الحالة قائلة: "كنت بخاف من النار اللي كان على طول أبويا بيهددني بيها، اكمنه على طول يكلم عليها في البيت والجامع، فكنت على طول بسمع كلامه، طلعني من المدرسة؛ وجوزني من قريبه، واطلقت، وسمعت كلامه تاني وجوزني جوازة تانية، لولا حرام كنت أقول يارتني ما سمعت كلامه من الأول، دا دمر حياتي وراى قال الله قال الرسول، هو الدين قال الظلم؟ هو الدين اللي اتعلمعه قال تحرم البنت من التعليم؟".

مما سبق يتَّضح التأثير الفعَّال لمهنة أباء الحالات كأحد الأسباب الكامنة وراء زواجهنَّ في عمر الطفولة وحرمانهنَّ من التعليم؛ حيث جاءت هذه المهن في مرتبة المهن الدنُيا مثل مهنة الخفير والجزارة والفلاحة وغيرها من المهن الأخرى؛ مثل أباء الحالات (الأولى، والثانية، والثالثة، والرابعة، والسادسة، والثامنة)، وهناك من استطاع استغلال المهنة لتحقيق أهدافه الشخصية، مثل والد (الحالة التاسعة) الذي كان يعمل إمام مسجد؛ حيث استطاع أن يزوِّج ابنته في مرحلة الطفولة مرتين مختفيًّا وراء ستار الدين وتعاليمه التي كان يفسرها طبقًا لأهوائه الشخصية، وهناك من كان لا يعمل بأي مهنة واستطاع استغلال الحالة في توفير الدخل اليومي الذي يُنفق على الأسرة، مثل والد (الحالة الخامسة) **وتتفق هذه النتيجة مع دراسة ديفيد هوتشكيس عن مخاطر زواج الأطفال بين فتيات الروما في صربيا"؛ حيث توصَّلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين مهنة الآباء الذين كانوا يعملون في أعمال يدوية والحِرف الصناعيَّة التي تحتاج إلى مزيد من الجهد؛ حيث تتسع الفجوة بين المستوى المهني للوالدين وقدراتهم على الإنفاق على فتياتهم وتعليمهنَّ وانتظامهن في المدارس، ومن ثَمَّ تكون بمثابة عامل من العوامل التي تدفع الآباء للتخلُّص من فتياتهم بالزواج في مرحلة الطفولة** (Hotchkiss & et al, 2016,p p. 6-8)، **كما تتفق أيضًا مع دراسة سارة ماكلانهان، وايسابيل ساوهيل "عن إعادة النظر في مخاطر زواج الأطفال: رؤية استشراقيَّة"؛ حيث أشارت الدراسة إلى أن معظم الوالدين ذوو التعليم العالي كانوا أقل عرضةً لزواج فتياتهم في مراحل مبكرة، وذلك يعود لطبيعة المهن التي كانوا يمتهنونها، والتي كانت تزيد من مستوى الوعي الثقافي والممارسات اليوميَّة؛ وذلك بهدف استثمار قدرات فتياتهم كرأس مال بشري، على العكس من الوالدين الأقل من الناحية التعليميَّة والمهنيَّة؛ والذين كانوا أكثر عرضةً لزواج فتياتهم مبكرًا وسرعة الإنجاب، وعدم الاهتمام بمستواهنَّ التعليمي** Mclanahan and Sauhill (Isabel2015 p 7-8) **وهذا ما يجيب على التساؤل الثاني الذي تمَّ صياغته لهذه الدراسة ومؤدَّاه: "ما أثر مهنة الوالدين على زواج الأطفال والحرمان من التعليم؟**

ثالثًا: النتائج المتعلِّقة بالمستوى الاقتصادي للوالدين وزواج الأطفال والحرمان من التعليم.

كشفت نتائج الدراسة عن تأثير العامل الاقتصادي وطبيعة الحالة الماديَّة التي مرَّت بها حالات الدراسة كسبب فعَّال في زواجهنَّ في سنٍّ مبكر وحرمانهنَّ من التعليم، خاصة التي صاحبتها زيادة مفرطة في عدد أفراد الأسرة، وعدم قدرة الأبِّ على الإنفاق على تسيير أمور الأسرة المعيشية والإنفاق على تكاليف التعليم آنذاك، فلم يجد أمامه إلا التخلُّص من بناته حتى ولو كانوا في سنٍّ مبكر للغاية؛ حتى يتمكن من الخروج من هذا الشبح الذي ظلَّ يواجه مدى حياته، فأجبرهنَّ على الزواج؛ مثل (الحالة الأولى) التي نشأت في أسرة لأبٍّ غير قادر على تحقيق متطلبات أسرته، وعدم كفاية الراتب لسد تلك الاحتياجات، بالإضافة إلى ما كان يلاحقه من ضيق في المسكن الذي يعيش؛ حيث تكوَّنت الأسرة من خمسة عشر فردًا داخل غرفة واحدة بحمام مشترك، وكان يقطن الأبُّ في منزل العائلة (أسرة ممتدة من الأعمام والأجداد) لعدم قدرته على امتلاك مسكن خاص به، يقيم كل واحد منهما في غرفة واحدة هو وأولاده، فأرغمت هذه الضغوط الاقتصادية الأبَّ على أن يتخلَّص من ابنته عن طريق زواجها من رجلٍ يبحث عن مصالحه الماديَّة سواء بطرق مشروعة أو غير مشروعة؛ وذلك عن طريق الاتجار في المواد المخدِّرة؛ مع العلم بأن ذلك الأبَّ كان يعلم بأنه يتاجر في هذه المواد؛ فتركت الحالة تعليمها، واستغلَّ الزوج هذه الظروف القاسية ودفعها إلى استخدامها في عملية الاتجار بالمخدِّرات وتناست رغبتها في التعليم.

حيث ذكرت قائلة: "اسكت يا غلبان لأزيدك كمان وكمان، مكناش لقيين ناكل؛ علشان أبويا كان مرتبه على القد، جوزني لواحد أغراه بالفلوس والمصيبة انه بياكل ويأكلنا من الحرام" وتتفق هذه النتيجة مع دراسة غرين ماروث وآخرين، والتي تُشير إلى أن هناك علاقة بين انتشار الزواج في مرحلة الطفولة وارتفاع نسبة الفقر؛ حيث يرى الآباء أن فتياتهم يمثلْنَ لديهن عبئًا وثقلًا داخل الأسرة؛ ونظرًا لما يعانون منه من نقص في الموارد والدخول والحوافز الماديَّة، يتجه الآباء إلى الاستثمار في فتياتهم عن طريق زواجهنَّ في مرحلة الطفولة مقابل الحصول على قدر من الأموال أو مقابل من قبل الأزواج لتحسين وضع الأسرة المادي(Maruth, S. Greene, M & Malhotro, A. ,2003, pp 18-20) ( )؛ نة من

أ

نت تبحث وراء إكمال تعليمها،

ولكن ظروف الزوج الماديَّة الصعبة أرغمتها على إكراه شديد على عدم إكمال تعليمها والالتفات إلى الحمل، والقيام بشؤون زوجها الذي كان دائم السفر خارج البلاد، ومن الملفت للنظر أن الحالة عندما رُزقت طفلًا لم يرزقها الله لبنًا لكي ترضعه نظرًا لصغر سنِّها، وعدم استعدادها بيولوجيًّا لهذه العملية، وهنا ازدادت أعباءها الماديَّة بسبب شرائها لبنًا للطفل الرضيع.

وهنا نددت الحالة بحظها قائلة: "مالك يا بخت من دون البخوت لبخت، هتسكتي ولا أنزل كمان لتحت تحت الشباشب تحت"، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة بويل وأخرين؛ حيث أشارت هذه الدراسة إلى أن لزواج الفتيات في مرحلة الطفولة أثارًا سلبيَّة تنعكس على مستواهم العلمي والثقافي، وكذلك على مستوى قدرتهم من الناحية الصحيَّة، وهذا ما

يواجهونه من نقص في الاستعداد البيولوجي لجسد الفتاة التي تكون ضعيفة من الناحية الصحيَّة، وغير قادرة على رضاعة طفلِها؛ حيث تكون أقلَّ لفرص التغذية الجيِّدة، وأكثر عرضةً لنقص الكالسيوم والإصابة بالأمراض Boyle, M.H, Racine. Georg ales, D, 2006 p 15)).

وهناك من أجبر ابنته على الزواج من أحد الأشخاص من أجل تسديد ديونه الشخصية ـــــ الاتجار بالعِرض ـــــــــ كما في (الحالة الثالثة) التي تزوَّجت لتنقذ الأبَّ من الديون الماليَّة التي كانت متراكمة عليه نتيجة تعاطيه لمواد مخدِّرة، ومن ثمَّ أُدين الأبُّ بمبلغ مالي كبير لأحد الأشخاص؛ والذي هدَّد الأبَّ بالسجن أو الزواج من ابنته؛ وهنا أُرغمت الفتاة على الزواج وتركت تعليمها وتزوَّجت من ذلك الرجل الذي جعلها تُعاني في حياتها، فقد كان دائم التهديد لها بالطاعة العمياء، وإلا سَجن الأبَّ، ومن هنا قُدِّمت الفتاة ضحية لعلاج خطأ الأبِّ، وتزوَّجت وحُرِمَت من التعليم، فقد كانت الملاذ لإنقاذ الأبِّ من المعاناة من ظلمة السجون.

حيث ذكرت الحالة قائلة: "أبويا علشان ظروفه الوحشه؛ جوزني من واحد أكبر مني ب٢٣ سنه، والسبب في كدا أن قاله هسدلك ديونك، فبعني ذي البقرة وقبض الفلوس"، وتتفق هذه النتيجة مع نظريَّة التبادُل؛ حيث ترى أن التبادُل يتمُّ بين الجنسين بناءً على متطلبات محددة، مثل الرجل كبير السنِّ وكثير المال يتخير فتاة صغيرة السنِّ مقارنة بعمره، وهنا تكون الفتاة الصغيرة السنِّ قد بدَّلت عمرَه القصير بالمركز المالي للرجل كبير السنِّ؛ حيث تركز تلك النظريَّة هي فكرة المقايضة أو المساومة التي يتمثَّل فيها الربح والخسارة (بيري، ٢٠٠٠ ــ ٣٥٣ ـ ٣٥٤).

وهناك من كانت الظروف القاسية وعدم الإقامة مع أسرتها سببًا في الزواج المبكِّر وحرمانها من التعليم كما في (الحالة الرابعة) التي كانت تُقيم هي وأسرتها وأعمامها مع جدَّتها التي تبيع الحلوى للأطفال؛ حيث كان الأبُّ يعمل خارج القرية بمهنة الجزارة، ونتيجة للضغوط التي كانت تُعاني منها الجدة بسب الضيق المادي، وافقت وشجَّعت الأبَّ على التخلُّص من ابنته في سنِّ الحادية عشرة، ومارست نوعًا من التسلُّط والإجبار على الأبِّ وابنته حتى تقنعهم بالموافقة على ذلك الرجل الذي يمتلك الكثير من الأراضي الزراعيَّة ويمتلك بيتًا كبيرًا، جعل جدتها تجبرها على الزواج طمعًا فيما عنده من أموال لمساعدة الأسرة في الإنفاق، وحُرِمَت الفتاة من إكمال تعليمها؛ **حيث ذكرت الحالة قائلة: "معاش ستي مكنش بيكفينا، وكانت هي اللي ليها الكلمة في البيت، وعلشان تخفف من على نفسها أقنعت أبويا انه يجوزني وأنا عمري ١١ سنه، ومش لازم تتعلم، وفعلاً طلعني من المدرسة، وجوزني لواحد علشان يصرف عليا، الله يسامح أبويا اللي مكنش عنده دخل؛ وخلَّى ستي اتحكمت فيا".**

كما يُعدُّ خروج الفتاة للعمل بسبب تدني وضع أسرتها الاقتصادي سببًا في زواجها في عمر الطفولة كما في "الحالة الخامسة" التي خرجت إلى العمل بالأسواق لتبيع الحلوى "الكنافة" صباحًا وتعمل في الحقل عصرًا حتى تستطيع العيش هي وأسرتها، وعلى الرغم من ذلك كان الأبُّ يمارس سلطته على الحالة، ويحصل منها على الأموال التي كانت تكتسبها في السوق والعمل باليوميَّة في الحقول الزراعيَّة، فكان الأبُّ هنا بمثابة الجلَّاد الذي يعيش على عرق الأطفال، وعندما عَرض عليه أحد الأشخاص الزواج من نجلته؛ سرعان ما وافق الأبُّ؛ حيث أُغريَ بمبلغ مادي كبير من قِبل ذلك الشخص الذي طلب زواجها، فأجبرها الأبُّ على الزواج؛ وتركت التعليم في المرحلة الابتدائيَّة.

وهنا تقول الحالة: "أبويا لموأخذه زي الرجل القداميه لل..... لا بيسك ولا بيرفس"، وتتفق هذه النتيجة مع رأي النظريَّة النسويَّة، التي ترى أن الزوجات داخل الأسر الفقيرة يُكرهْنَ على القيام ببعض المهام خارج المنزل مثل العمل بالأراضي الزراعيَّة، والعمل بالأسواق، وتحمُّل المشاق التي تُدرُّ دخل لأسرهنَّ، ويحملْنَ على كاهلهنَّ العديد من الأضرار، من أهمِّها: الحرمان من الفرص التعليميَّة، والنضج الثقافي(Johnson Dp, 2008, p.443).

وهناك من الحالات الذي تسبَّب لها العامل الاقتصادي في الظلم مرتين، فكان سببًا فعَّالًا في حرمانهنَّ من التعليم وزواجهنَّ في عمر الطفولة بسبب ضيق الظروف الاقتصاديَّة، مثل الحالتين (السادسة والتاسعة)؛ فالحالة السادسة التي كان يعمل والدها ووالدتها وأخوتها الفتيات في بيع أحشاء الذبائح بصفة مستمرة، نتيجة لسوء حالتهم الاقتصاديَّة الناتجة وكثرة عدد أفراد أسرتها، فقدَّمت الحالة نفسها ضحيةً للزواج من أحد أقاربها الذي كان يكبُرها سنًا بكثير حتى تُخفِّفَ من عبء الأسرة، فقد كانت حالته الماديَّة أفضل بكثير، يمتلك سيارة، ووعدها بإكمال تعليمها، فتزوَّجت في عمر الثانية عشرة، ولكن لسوء الحظِّ لدى الفتاة تُوفِّيَ زوجُها في حادث وهُدِم حلمُها في إكمال التعليم، وهنا ظُلمت للمرة الثانية عندما أُجبرت للمرة الثانية بأن تتزوج شقيق زوجها المتوفَّى وهي في عمر الثالثة عشر من عمرها طمعًا في تأمين تلك السيارة؛ التي كان يمتلكها الزوج المتوفَّى، حتى تظلَّ صورة التحكم في تلك الفتاة موجودة.

حيث ذكرت قائلة: "الفقر هو السبب في ظلمي في حياتي؛ جوزوني لواحد قريبي ومكنش ليه معاش؛ كان عنده عربية تايوتا ربع نقل، بياكل من جمبها، وسبت التعليم، وزادت الطينة بله لما مات جوزي، وكان معايا عيل، مكنتش عارفه أصرف عليه، فأجبروني أني أجوز أخوه علشان يصرف على الولد، وعلشان كلام الناس أجوزته؛ مع العلم أن السبب في جوازه مني هو تأمين العربية، يعني الفقر ورايا ورايا".

كما كان تبادُل المصالح الماديَّة سببًا في الزواج في عمر الطفولة لبعض الحالات؛ وتركهنَّ للتعليم، مثل (الحالة السابعة) التي أُرغِمت على الزواج لوجود مصالح مشتركة بين زوجة الأبِّ وشقيقها، فنتيجة للظلم وجشع الأسرة وطمعهم في العائد المادي الذي يعود عليهم من أموال ذلك الزوج، أُجبرت الفتاة من زوجة أبيها على الزواج من أخيها مقابل مبلغ من المال؛ حيث كان يعمل في إحدى البلاد العربيَّة "السعوديَّة" ويمتلك المال، والذي قدَّمه إلى والد الفتاة وشقيقته؛ حتى يوافق على الزواج من ابنته التي تبلغ من العمر ثلاثة عشر عامًا، في حين كان يبلغ من العمر اثنين وثلاثين عامًا، وبالرغم من فارق السنِّ بينهم إلا أن الأبَّ أجبَر الفتاة على الزواج من ذلك الرجل؛ لكي يحصل المال المتَّفق عليه، وليس الأبُّ وحدَه، بل كان من الملفت للنظر أن هذا المال قد طال المأذون الشرعي، والذي وافق على عقد قران لطفلة لم تبلُغ السنَّ القانوني، بل طال مسئول الوحدة الصحيَّة أيضًا حتى لا يقوم بعمل محضر يثبت فيه الجريمة البَشعة التي تعرضت لها تلك الفتاة يوم زفافها، حيث *ذكرت قائلة: "كله في المصالح بيصالح"*. وكذلك الحالة الثامنة والتي أجبرها والدها من الزواج من ابن شقيقته في عمر الحادية عشرة، وأرغمها على ترك التعليم؛ حتى يحصل على مبلغًا من المال من ذلك العريس، ومن الملفت للنظر أن الأبَّ مراضاةً لشقيقته ونجلها لم يُحرِّر قائمة منقولات لنجلته، حتى يُخفي لهم طمعه في المال، ولكن سرعان ما اتَّضح لهذه الأسرة طمع هذا الرجل في المال؛ عندما طلب من

أخته أن تضع المال على اسمه في أحد البنوك، وهنا أدركت شقيقته طمعه في مال نجلها، مما دفعها لممارسة التسلُّط على تلك الفتاة فأخرجتها من التعليم، وتسلطت عليها بالأذى والضرب المبرح يوميًّا، مما ترتَّب عليه خروج الفتاة من بيت زوجها وعادة إلى منزل والدها؛ والذي لم يتمكَّن من استرداد حقها؛ وكان سببًا في وفاة الأبِّ بحسرته على ما فرَّط فيه من حقوق ابنته الشرعيَّة، وزواجها وحرمانها من التعليم، **وتتفق هذه النتيجة مع دراسة "نفيسة بدري وآخرين عن دراسة استكشافيَّة من وجهات نظر الناشطين وأساليب مكافحة زواج الفتيات في السودان"؛ حيث أشارت الدراسة إلى أن هناك العديد من الآباء الذين يتقاضون هدايا على شكل رشوة من قبل بعض الأزواج في مقابل الموافقة على زواج فتياتهم في مرحلة الطفولة، فيبررون ذلك بأنه عِفة للفتيات وحفاظًا عليهن، ويجبروهن على ترك التعليم، وتجاهل حق الفتاة ((** Bedri Nafisa 8 et at ,2016, pp. 17:19.

كما كان الاختفاء وراء ستار الدين عاملًا لتحسين الوضع الاقتصادي لدى أُسر بعض الحالات، وسببًا في إجبارهنَّ على الزواج في عمر الطفولة وحرمانهنَّ من التعليم، وتحقيق الأهداف الماديَّة، مثل (الحالة التاسعة) التي استغل والدها استخدام الآيات القرآنيَّة، والأحاديث النبويَّة، وفسَّرها من وجهة نظره الشخصيَّة؛ بهدف إجبار الحالة على ترك التعليم وزواجها مبكِّرًا لقريبها الذي يكبُرها ب٢٧ عامًا؛ لكونه صاحب عقارات وأرض زراعيَّة؛ حيث تركت التعليم في الصف الأول الإعدادي مجبرةً من الأبِّ الذي تدارى خلف ستار الدين، وحاول وَهْمَ الحالة بأن من مصلحتها الدينيَّة الزواج من هذا الرجل؛ لكونه ابن خالها حتى تساعد في تحسين أوضاع أسرتها؛ وتُكتب عند الله من الأفراد البارين بوالديهم؛ حيث كان دائمًا يذكر حديث رسول الله (ص) "**إذا أتاكم من ترضون دينَه وخُلقَه فزوِّجوه وإلَّا تفعلوا تكن فتنةٌ في الأرض وفسادٌ كبيرٌ**"، ولكن في الحقيقة كان يقصد من حديث الرسول (ص) إذا آتاكم من ترضونه مالًا فزوِّجوه كما عبَّرت الفتاة، ولكن نظرًا لصغر عمر الفتاة وقلَّة خبرتها في الحياة وعدم حصولها على الخبرات التعليميَّة والثقافيَّة المناسبة، فلم تستطيع أن تفي بأغراض الحياة الجديد، فعانت الكثير، مما أدَّى إلى طلاقِها بعد زواجها بأربعة أشهر، وهنا بدأت الحالة في التفكير مرةً أُخرى في مواصلة التعليم، ولكنها لم تستطيع، وظُلِمَت للمرة الثانية في الحصول على حقِّها من التعليم مثل غيرها من الفتيات، فأجبرها الأبُّ مرةً أُخرى على الزواج بآخر، وكان عمرها آنذاك اثنتي عشرة سنة، مع ملاحظة أن الزوج الثاني كان اغترابيًّا؛ حيث كان يقرُب والدها في السنِّ، ولكن غلبت المصلحة الماديَّة على حقوق الفتاة التعليميَّة والجسديَّة في هذا الوضع.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة غرين مارون وآخرين؛ حيث ترى أن هناك الآباء الذين يسعون إلى زواج فتياتهم في مرحلة الطفولة اعتقادًا منهم أنه عاملًا للعِفَّة والحفاظ على مكانة الفتاة، ومرضاةً للشريعة والأصول الدينيَّة التي أقرَّها الدين، ثمَّ يليها خضوع هؤلاء الآباء لسيطرة العادات والتقاليد المحيطة وآراء الآخرين كسببٍ من أسباب زواج الفتيات في مرحلة الطفولة((Bedri Nafisa 8 etat, 2016, pp 18 – 20.

ولكن إذا كان تدني الوضع الاقتصادي سببًا من الأسباب الدافعة وراء زواج التسع حالات من (الأولى إلى التاسعة) نظرًا لتدني ظروف وأوضاع أسرهنَّ الاقتصاديَّة، فقد اختلف الأمر في (الحالة العاشرة)؛ والتي كانت تتمتع بمستوى اقتصادي مرتفع؛ حيث بدا المستوى الاقتصادي في هذه الحالة نقمة على الحالة، ودافعًا ايجابيًّا لزواجها في عمر

الطفولة وحرمانها من التعليم، فنظرًا لارتفاع المستوى الاقتصادي للحالة وامتلاكها قدرًا من الأراضي الزراعيَّة والعقارات وغيرها من الأموال، ومع وفاة والدها، الأمر الذي جعلها مصدرًا لطمع الآخرين؛ خاصة الأقارب، حيث قام عمُّها بالضغط عليها بهدف الزواج من ابنه، وتزوَّجت في عمر الثالثة عشرة، وتركت تعليمها الذي كان يُمثِّل لها أملًا كان تطمح أن تحققه.

حيث ذكرت الحالة قائلة: "للي معاه فلوس مرتاح، ولا اللي ممعهوش مرتاح، والسبب في دا كله الطمع، علشان ورثي اللي سبهولي أبويا بقات مطمع عن القريب والبعيد، بس يا ريت مكان عندي فلوس، بسببها أجبروني إني أسيب المدرسة اللي كنت بحبها خالص، وجوزني عمي لابنه، يعني فلوسي هي السبب في اللي أنا فيه".

مما سبق يتَّضح تأثير العامل الاقتصادي في زواج الحالات في عمر الطفولة وحرمانهنَّ من التعليم؛ حيث كان الهدف الأساسي هو تحسين الوضع المادي لأسرهنَّ، فهناك من الحالات التي تزوَّجت لتخفيف العبء والدَّين على الوالدين، مثل الحالات: (الأولى، والثانية، والثالثة)، وهناك من الحالات التي أُرغِمت على الزواج هروبًا من الوضع الاقتصادي المتردي الذي كانت تعيش فيه، مثل الحالات:(الرابعة والخامسة)، وهناك من الحالات التي زوَّجها الأبُّ لأحد أقاربه رغبة في الحصول على أمواله التي كان يكتسبها من العمل خارج البلاد، مثل الحالة (السابعة)، وهناك من الحالات التي أُرغِمت على الزواج في عمر الطفولة رغبة من الأبِّ في تحسين وضعه مختفيًا وراء ستار الدين كما في (الحالة التاسعة)، وهناك من كان وضعها الاقتصادي نِقمة عليها، وجعلها مطمعًا من قِبل أقاربها، وأُرغِمت على الزواج من ابن عمِّها حتى لا تتزوَّج بأحد الأشخاص وتَخرج الثروة التي تمتلكها إلى الآخرين، فتزوَّجت وحُرِمَت من التعليم. وهذا ما يؤكِّد التأثير السلبي للمستوى الاقتصادي المتدني (الفقر المدقع) في زواج الحالات في عمر الطفولة وما ارتبط بذلك من حرمانهنَّ من التعليم الذي كفله لهم الشرع والقانون، **وتتفق هذه النتيجة مع دراسة "جينيفرا بارسونز وآخرين عن الآثار الاقتصادية لزواج الأطفال"؛ حيث يرون أن هناك العديد من المبررات التي يلجأ إليها الآباء لزواج فتياتهم؛ ويُعدُّ من أهمِّها تردِّي الوضع المادي للأبِّ، وكذلك وضع الزوج، بهدف إصلاح أوضاعهم الاقتصاديَّة؛ حيث يرون أن زواج الأطفال ينتشر في المجتمعات الأشد فقرًا، والذين يعانون من نقص في الموارد والفرص، بالإضافة إلى سيطرة معايير حرمان الفتيات من التعليم باعتبارهنَّ ليس لهنَّ الحقُّ في التعليم** (Wodon Quentin, 2015, pp11-13)، **وهذا ما يجيب على التساؤل الثالث الذي تمَّ صياغتُه لهذه الدراسة ومؤدَّاه: "ما أثر المستوى الاقتصادي على زواج الأطفال والحرمان من التعليم؟**

رابعًا: النتائج المتعلِّقة بالمستوى الثقافي وزواج الأطفال والحرمان من التعليم.

كشفت نتائج الدراسة عن وجود مجموعة من العوامل الثقافيَّة اللاماديَّة والعوامل الماديَّة، كدافع في زواج حالات الدراسة في مرحلة الطفولة وحرمانهنَّ من التعليم.

أولًا: الجوانب اللاماديَّة للثقافة: حيث جاءت العوامل اللاماديَّة على شكل عادات وتقاليد سلبيَّة ورجعيَّة، ارتبطت وطبيعة نظرة المجتمع إلى الفتاة، ولا سيما أن المجتمع الريفي الذي نشأنَ فيه كان من أبرز العوامل التي ساعدت على انتشار تلك العادات، وتزايد حدَّتها بالشكل السلبي الذي كان سببًا في إرغام الحالات على الزواج في المرحلة الطفولة، وعدم الحصول على حقوقهنَّ التي أوصى بها القرآن الكريم، وأكَّد عليها الرسول ﷺ، وكان من

أبرز هذه العادات: عادت حرمان الفتاة من التعليم، وأن خروجهنَّ للتعليم عار يصيب أسرهنَّ ويعرِّضهنَّ للسخط من قِبل الآخرين؛ حيث تعرَّضت حالات الدراسة لسخط مستمر من قِبل الآباء؛ لكونهنَّ جسدًا ليس له الحقُّ في التعليم، وأن التعليم لم يجلب لديهنَّ أي استفادة تعود على آبائهنَّ، وعليهنَّ البقاء في بيوتهنَّ حتى الزواج في أي سنٍّ بصرف النظر عن أية آثار أُخرى يمكن أن ترتبط بهذا القرار، **وتتفق هذه النتيجة مع دراسة رجينا جيميجناني وكونتين وودرن؛ حيث يرون أن هناك علاقة بين المعتقد الديني وزواج الأطفال في جنوب الصحراء الكُبرى بأفريقيا في ضوء نظرية اللاتجانُس؛ حيث ترى أن التعليم استثمار عديم الفائدة، وأنه على الآباء أن يتجهوا إلى زواج فتياتهم قبل عمر الـرابعة عشرة من عمرهنَّ بصرف النظر عن حيضهنَّ أم لا، باعتبار أن ذلك يعكس إيمانهنَّ القوي**(Gemignani Regina & Wodon Quentin ,2015, p 46).

وتُعدُّ عادة خروج الفتاة للعمل في سنِّ الطفولة وتركها للتعليم من أبرز العادات التي كانت مسيطرة على حالات الدراسة، وما ارتبط بذلك من انتهاكات مختلفة لحقوق الطفل التي حدَّدت العمر المناسب للعِمالة، وفرضت هذه العادة نفسها على التشريعات الدينيَّة والقانونيَّة التي حثَّت على احترام أدميَّة الفتاة وحقَّها في أن تنعم بحياة مستقرة وتحصل على حقوقها التعليميَّة كاملة، والحرية في اختيار مستقبلها وحياتها الزوجيَّة، وربما يعود ذلك إلى أُطر متوارَثة ارتبطت بتلك الأُسر التي تنتمي إليها تلك الحالات، ولكنه بشكل قاسي ترتب عليه زواجهنَّ في تلك المرحلة التي تنعم فيها الفتيات بالعطف والحنان من قِبل والديهنَّ، وحرمانهنَّ من التعليم الذي كان ينعم به من في عمرهنَّ في بيئات أُخرى؛ حيث كانت تشارك المرأة في مساعدة زوجها على تدبير شئون الحياة، فوجدت هذه الحالات أمهاتهنَّ يؤدون هذه الوظيفة بكل أمانه وإخلاص؛ فتوارثوا هذه العادة، حتى أن أصبحت بمثابة فرض واجب عليهنَّ أن يؤدونه في حياتهنَّ؛ وقد بدا ذلك واضحًا لدى بعض الحالات، مثل (الحالة الأولى)، والتي اعتادت الذهاب إلى الحقل للعمل باليوميَّة منذ عمر السابعة، وأكملت تلك المسئوليَّة بزواجها في عمر الثانية عشرة و(الحالة الرابعة)، والتي كانت تعمل مع والدها في مهنة الجزارة؛ حيث كانت تساعده في بيع أحشاء المواشي بالأسواق، وقد شاركتها في هذه المهمة الحالتين: (السادسة، والخامسة) التي كانت تعمل في الصباح وتذهب عصرًا إلى الحقل؛ كي تساعد والدها في الإنفاق على الأسرة، على الرغم من أن والدها قد ترك حمل الإنفاق عليها وعلى والدتها، و(الحالة السابعة) التي ظلَّت تعمل في الحقل باليوميَّة حتى تجلب لوالدها الأموال، واستمرَّت بالعمل بعد زواجها؛ حيث كانت تشارك والدة زوجها في إنتاج الأصواف التي كانت تبيعها في الأسواق، و(الحالة التاسعة) والتي تربَّت على الطاعة العمياء للأبِّ الذي كان يصوِّر لها أن العمل في مرحلة الطفولة قد أوصى به الله، وكان يشجِّع نجلته على ذلك، وغير ذلك من العوامل والمسبِّبات التي دعَّمت من هذه العادة وجعلتها متوارثة عبر الأجيال، ويتمَّ تنفيذها بصرف النظر عن مصلحتهنَّ الخاصة، مما يؤكِّد أن الحالات قد عانين المزيد من الأوجاع والصعاب طيلة حياتهنَّ في أسرهنَّ وحرمانهنَّ من تعليمهنَّ، وظلُّوا متأثرون بهذه العادة حتى بعد زواجهنَّ؛ حيث كشفت نتائج الدراسة أن هذه الحالات كُنَّ ينظرنَ لأنفسهنَّ أنهنَّ خُلِقت للعمل كالآلة التي تعمل بمجرد حصولها على أمر التشغيل، وربما أن ذلك قد ترك أثرًا سلبيًّا في حياتهنَّ وجعلنهنَّ آلة في أيدي ذوي الأمر منهنَّ. **تقول الحالة الأولى: "أنا طلعت على وش الدنيا لاقات أمي ينتشتغل خدامة لأبويا بلقمتها، فاللي حصل مكنش جديد على ناس متعرفش الرحمة، هما طلعوا على الظلم والحرمان"، وتقول الرابعة:**

"أمي كانت بتخدني وأنا عندي سنتين السوق علشان بيع الكرش والفشش في السوق، وأنا فتحت عينا على الوضع ده، ولما أجوزت لاقات نفس الوضع، يعني دي عادة عند الكل هنا، وبتقولي تعليم للبنت، هما أصلاً ميعرفوش ربنا"، وذكرت السابعة قائلة: "كنت يشتغل في الغيط مع أبويا، وكان دى أهم عنده من الاهتمام أني أتعلم، ولما أجوزت فضلت العادة دي موجودة بردو وغصبت عليا حماتي أني أشتغل معاها في غزل الصوف وبيعه في السوق ذي سلفتي".

كما تُعدُّ النظرة الدونيَّة تجاه الفتيات من أبرز التقاليد الثقافية التي تعرضْنَ لها حالات الدراسة، وفرضت سيطرتها عليهنَّ، وكانت سببًا رئيسيًّا من أسباب زواجهنَّ في عمر الطفولة وحرمانهنَّ من التعليم، وقد بدا ذلك واضحًا من قِبل آباء الحالات: (الأولى، والثالثة، والخامسة، والسادسة، والسابعة) الذين حرَموا فتياتهم من التعليم، لكونهم ينظرون لهنَّ باعتبار الفتاة عار ولا تجلب إلا العار لأهلها؛ (فالحالة الأولى) التي كان ينظر إليها والدها باعتبارها عبء يجب التخلُّص منها، و(الحالة الثالثة) التي كان يرى والدها أن كل شيء مُباح مع الفتاة حتى الاتجار بالعرض، و(الحالة الخامسة) التي كان يحتكر الأبُ وجودها وينظر إليها على إنها أداة تجلب المال، و(الحالة السادسة) التي كان ينظر إليها الأبُ على أنها جسد بلا أي أهمية يجلب العار لا بُدَّ من البحث عن زواجها للتخلُّص منها؛ ولا مجال للتعليم باعتباره ليس له أي قيمة، وكذلك (الحالة السابعة) التي زوَّجها والدها من أجل الوصول إلى هدفه وهو أخذ المال، و(الحالة التاسعة) التي كان والدها ينظر للفتاة على أنها خُلِقَت للطاعة، وأنها خُلِقَت من ضلع أعوج، وكان للأسف يستدلُّ على ذلك من خلال تفسير بعض آيات القرآن الكريم وبعض الأحاديث النبويَّة الشريفة على غِرار موقفه الشخصي من الفتاة لكونها عار يهدد أسرتها.

تقول الحالة الثالثة: "أبويا كل حاجة عنده مباحه؛ حتى لو هيتاجر فينا، هما هنا مش بيعتبرو للبنت قيمة"، وذكرت الخامسة قائلة: "أبويا كان بيبص للبنت على إنها وسيلة لزيادة الدخل، ملهاش حق في التعليم ولاإأنها تطالب بحق، كان دايمًا يقول البنت لازم تساعد مش تاخد وتصرف، مفيش حاجة اسمها أن التعليم يمنع الرزق"، وتقول السادسة: "أبويا كان دايمًا يقول البنت عار في البيت، ومتطلعش أبدًا إلا لبيت جوزها، والمدرسة ملهاش طلب عندنا"، وتقول التاسعة: "عادة ظلم الفتاة كانت مالكة أبويا، وكان دايمًا يقول؛ البنت طلعت من ضلع أعوج، عليها الطاعة والخضوع"، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة شاهيدول عن "الآباء، الخلفيَّة الطبقيَّة والتجانُس في سوق الزواج في بنجلادش"، والتي أفادت أن العُرف الذي يسود بعض المجتمعات الريفيَّة يُمثِّل عاملًا ثقافيًّا يضفي الشرعيَّة على العديد من الممارسات، مثل ذلك العُرف الذي يجبر الآباء على قبول مهور متدنية لفتياتهم كنوع من رأس المال المدفوع الذي يرتبط بمجريات الإرث الثقافي في المجتمع، مما يترتَّب عليه تسرُّب تلك الفتيات من التعليم(Shahidul S.M, 2014, PP. 712 – 714) . وتتفق أيضًا مع النظريَّة النسويَّة؛ حيث ترى أن الرجال أكثر قُربًا من القيادة والسيطرة؛ وفقًا للمعتقدات الشعبيَّة التقليديَّة التي تنتشر في بعض المجتمعات؛ حيث يميل الرجال إلى الهيمنة واستخدام القوة، ويجبرون النساء على التبعيَّة ويسلبون حريتهم ويميلون إلى استخدام أساليب القهر، ويشبه ذلك النظام الأبوي الذي يميل إلى ممارسة الهيمنة والسيطرة على الفتيات داخل الأسرة، ويجبرون على ممارسة العديد من

المواقف وفقًا لما اكتسبوه من أنماط وأُطر ثقافيَّة (Johnson D.P, 2008, P 429-430).

ولكن للأسف لم تقتصر هذه النظرة الدونيَّة لدى الحالات من قِبل الآباء فقط، بل امتدت إلى أزواجهنَّ أيضًا، فقد ظلَّت نظرتهم إلى الجسد الأنثوي كونه غير مكتمل، كما في بعض الحالات، مثل الحالة: (الأولى والثالثة)؛ (فالحالة الأولى) التي كان ينظر لها زوجها على إنها خُلِقَت لتصير عبدًا وخادمة له ولأولاده، أما (الحالة الثالثة) والتي كان ينظر لها زوجها أن عليها أن تفيء بما دُفِعَ فيها من مال لكونها خادمة، وأن الفرق بينها وبين الخادمة يكمن فقط في عقد القران الذي عقد بينها وحقها في إنجاب أولاد منه، وكذلك (الحالة الرابعة) التي كان ينظر لها زوجها أنها خادمة عليها أن تنفذ له متطلباته الشخصيَّة، وخدمة أولاده من زوجته الأولى. و(الحالة السابعة) التي يرى أنها خُلِقَت لتُلبِّي رغباته، وأن الله منحها الحُسن والجمال حتى يتمتع بها، و(الحالة الثامنة) التي تركها معلَّقة هي وابنها وحيدة في بيت أبيها.

وتتفق هذه النتيجة مع النظريَّة النسويَّة؛ حيث ترى أن هناك من الأعراف والمعتقدات التقليديَّة التي تلعب دورًا مؤثرًا على طبيعة السيطرة التي تمارس على الفتيات داخل المجتمع، وما تُفرزه المعتقدات من تأثيرات وضغوط نفسيَّة تُسيطر على حياة الفتيات وأدوارهنَّ البيولوجيَّة داخل المجتمع

(Johnson Dp, 2008, p431)

هذا واستمرت هذه النظرة الدونيَّة لهذه الحالات من قِبل جنسهنَّ أيضًا؛ فقد تعرَّضْنَ لاضطهاد أمهات أزواجهن (الحموات) واللاتي استغللن صغر عمر الحالات وظروفهنَّ الخاصة، وإجبارهنَّ على الطاعة العمياء، وتكلفهنَّ بما لا يُطقْنَ، ويتماشى مع استعدادهنَّ الجسدي والعمري، حتى تظل هذه الأمهات هنَّ المتحكمات؛ فكن يعاملن الحالات بأسلوب يغلب عليه النظرة الدونيَّة المتدنية السلبية للحالات، مثل: (الحالات السادسة، والسابعة، والتاسعة)؛ حيث لا يرغبن في وجودهن، فكانوا يمارسنَ بعض الحيل للتخلُّص منهنَّ، وقد حدث ذلك بالفعل؛عندما طُلِّقَت إحداهنَّ(الثامنة)، وبقيت (السابعة) كالمعلَّقة في بيت والدها، و(السادسة) التي أجبرتها حماتها على الزواج من شقيق زوجها الأصغر بعد وفاته.

حيث تقول الحالة السابعة: "حماتي كانت بتحتقرني؛ لدرجة إنها طلعتني أنا وابني؛ وأنا مش طايله حاجة، لا أنا اللي كملت تعليمي، ولا أنا اللي قعدت في بيت جوزي"، وتقول الثامنة: "أم جوزي فضلت ورايا تذل فيا لحد ما طلقتني"، وتتفق هذه النتيجة مع نظرية التبادُل التي ترى أن الزواج يلعب دورًا في زيادة القبول والترابط، ويعمل على تدعيم نمط العلاقات بين الجماعات، الأمر الذي يرتبط معه توسيع قنوات الاتصال بين الجنسين، فعندما تنقص هذه القنوات يُصبح التبادُل غير فعَّال، ويترتَّب على ذلك حدوث العديد من السلبيَّات والمعوقات التي تؤثر على الجنسين، ويكون نتيجتها الفشل في حالات الزواج وعدم استقرار الحياة الأسريَّة (Gulli Ckson ,2006, p 677).

وهناك من العادات التي ظلَّت تُهدِّد الفتاة في حياتها فارضة سطوتها وسيطرتها، والتي استطاع الآباء استغلالها لتحقيق مآربهم الخاصة بهم، ومن هذه العادات السيئة؛ نظرة المجتمع إلى المرأة المطلَّقة، مثل (الحالة التاسعة) التي طُلِّقت بعد زواجها بأربعة أشهر، وأجبرها الأبُّ على سرعة الزواج بآخر باعتبارها في مجتمع ريفي ولا يُجاز للمطلَّقة الخروج لإكمال تعليمها وعليها أن تتزوج منعًا من التعرُّض للوم من قِبل الآخرين، وكذلك (الحالة السادسة) التي أجبرتها العادات والتقاليد الريفيَّة من الزواج مرة أُخرى من شقيق

زوجها الذي تُوفِّيَ في حادث؛ اعتقادًا أن هذا القرار سوف يحميها من نظرة المجتمع تجاهها؛ فقَبِلت الزواج صامتة غير قادرة على الرفض لأنها إذا فعلت ذلك سوف يأخذ أولادها وتتعرض للتوبيخ من قِبل الآخرين، وقُضِيَ على حلمها في التعليم، فقد اختفت كافَّة مظاهر العدالة وحقوق المرأة في المجتمع الريفي والخوف من حِدَّة العادات والتقاليد التي تجعل الفتاة تتحمل الظلم وما لا يُطاق خوفًا من نظرة المجتمع إلى المرأة المطلَّقة.

حيث ذكرت الحالة قائلة: "بعد أمَّا أبو محمد مات؛ ورُحت بيت أبويا، مكنتش أقدر أبص من الباب، علشان نظرة الناس ليا، ونتيجة كدا أجوزت بعد العدة على طول، واتحرمت من أملي في التعليم". وتتفق هذه النتيجة مع دراسة جينيفير ماكليري وآخرين عن "زواج الأطفال، العوامل المؤثرة على حرمان الفتيات من التعليم"؛ حيث أشارت أن هناك العديد من المعايير والمعتقدات التي تُسيطر على العديد من المناطق الريفيَّة؛ حيث يكون من شأنها التأثير السلبي على معدَّلات التعليم، والذي يؤدِّي إلى تقليل تعليم الفتيات، وتعرُّضهنَّ لاستهجان الآخرين، وسوء المعاملة Sills Jennifer Mc Cleary, et al, 2015 p 69 – 71)).

ثانيًا: أما فيما يتعلَّق بجانب الثقافة الماديَّة، فقد استطاع الآباء استغلال نمط الثقافة الماديَّة وتسخيرها من أجل إجبار فتياتهم على الزواج في مرحلة الطفولة وتركهنَّ للتعليم، فجاءت هذه الثقافة بمثابة نقمة على الحالات، وقد ظهر ذلك بوضوح لدى (الحالة الثامنة) التي استطاع الأبُّ أن يحقق مصالحة التي يهدف إليها وهي زواج ابنته من ابن شقيقته للحصول على مكاسب ماديَّة، فكان يتيح لها مشاهدة التلفاز، واستخدام الموبايل للحديث مع ابن عمتها فقط لفتح قناة للتواصل بينهم، وكانت تتعرَّض للإهانة إذا رفضت الرد عليه، و(الحالة التاسعة) التي كانت دائمًا تشاهد التلفاز إجبارًا من أبيها الذي يأمرها بمشاهدة القنوات الدينيَّة التي تحسُّ الفتاة على الطاعة العمياء للأبِّ دون نقاش؛ مما أدَّى بها إلى عدم إدراك بعض الحقائق المجتمعيَّة، وهناك بعض الحالات التي استطاع آباؤهم استغلال ما أُتيح لهن من ثقافة ماديَّة وتسخيرها في تحقيق مصالحهم الشخصيَّة والتشجيع على زواج فتياتهم في العمر الطفولة، مثل والد (الحالة الخامسة) الذي اشترى الهاتف النقال من أجل معرفة المواعيد التي يتلقي فيها مع أصدقاء السوء على المقاهي ليصرف الأموال التي حصل عليها من ابنته وزوجته على شراء المواد المخدِّرة، و(الحالة الثامنة) التي باع والدها بعض من أثاث المنزل مثل الثلاجة والغسالة لكي يشتري المواد المخدِّرة.

مما سبق يتَّضح أن للعوامل الثقافيَّة التي انتشرت في أُسر حالات الدراسة أثرًا فعّالًا في زواجهنَّ في مرحلة الطفولة وحرمانهنَّ من التعليم؛ حيث جاءت هذه العادات على شكل حرمان الفتاة من التعليم لكونه يجلب العار لأهالها، كما جاءت في عادة خروج الفتاة للعمل وإجبارها على ترك للتعليم، كما جاء في (الحالات الأولى، والرابعة، والخامسة، السابعة، والتاسعة)، كما تمثَّلت هذه العادات أيضًا في شكل النظرة الدونيَّة للفتاة وأنها خُلِقَت من ضلع أعوج، ودورها الأساسي هو الطاعة وتنفيذ أوامر آبائهنَّ وأزواجهنَّ دون نقاش، مثل: (الحالة الأولى، والثالثة، والخامسة، والسادسة)، كما ظلَّت هذه النظرة متواجدة حتى بعد زواجهنَّ من قِبل أزواجهنَّ كما في الحالات: (الأولى، والثالثة، والسابعة، والثامنة)، كما تمثَّلت تلك العادات أيضًا في شكل اضطهاد الفتاة من قِبل جنسهنَّ من قِبل الأمهات قبل الزواج، وأمهات أزواجهن بعد الزواج، والذي كان له بالغ التأثير في تراجع تفكير الحالات في إكمال تعليمهنَّ بعد الزواج، بالإضافة إلى عادة النظرة إلى

الفتاة المطلّقة بأنها غير مرغوب في خروجها من منزل والدها للذهاب إلى التعليم، وعليها الزواج بآخر كما جاء (بالحالة التاسعة). أما فيما يتعلّق بالجانب المادي للثقافة وتأثيره على زواج حالات الدراسة في مرحلة الطفولة وحرمانهنَّ من التعليم فقد جاء بمثابة نقمة على الحالات، كما (بالحالة الثامنة) و(الحالة التاسعة) التي كانت دائمًا تُشاهد التلفاز إجبارًا من أبيها الذي يأمرها بمشاهدة القنوات الدينيَّة التي تحثُّ الفتاة على الطاعة العمياء للأبِّ دون نقاش، ووالد (الحالة الخامسة) التي اشترى الهاتف النَّقال من أجل معرفة المواعيد التي يلتقي فيها مع أصدقاء السوء على المقاهي ليصرف الأموال التي حصل عليها من ابنته وزوجته على شراء المواد المخدِّرة، و(الحالة الثامنة) التي باع والدها بعضًا من أثاث المنزل، مثل: الثلاجة والغسالة لكي يشتري المواد المخدِّرة.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة خالد منصور وصوفيا نافيد عن "أسباب ونتائج زواج الأطفال في جنوب آسيا المنظور الباكستاني"؛ حيث أكَّدت هذه الدراسة أن هناك علاقة وثيقة بين تأثير المعتقد الثقافي والموروث الثقافي لدى المجتمعات الريفيَّة وزواج الفتيات في مرحلة الطفولة؛ حيث أشارت الدراسة إلى أن زواج الفتيات يُعدُّ ذريعة للتقاليد الاجتماعيَّة والثقافيَّة؛ مما يترتب عليه نتائج سلبيَّة من أبرزها حرمان تلك الفتيات من التعليم؛ إرضاءً لتلك المعتقدات والعادات الثقافيَّة (Man2oor Khalid& Naveed, 2015, pp. 159-162)، **كما تتفق أيضًا مع النظريَّة النسويَّة؛ حيث ترى أن عالم الاتصال الفوري واستخدام التكنولوجيا عبر التليفونات والإنترنت وتغطية وسائل الإعلام حقيقة تؤثر في طبيعة الوعي الثقافي للفتيات وما يترتب بذلك من نتائج** (Johnson Dp, 2008, p452) **وهذا ما يجيب على التساؤل الرابع الذي تمَّ صياغتُه لهذه الدراسة ومؤدَّاه: "ما أثر المستوى الثقافي على زواج الأطفال والحرمان من التعليم؟**

خامسًا: النتائج المتعلِّقة بتأثير الجوار والأقارب على زواج الأطفال والحرمان من التعليم.

كشفت نتائج الدراسة عن وجود أثر فعَّال لبيئة الجوار المحيطة بالحالات وزواجهنَّ في مرحلة الطفولة وأثر ذلك على حرمانهنَّ من التعليم؛ حيث تركت من الضغوط والأيدلوجيات السلبيَّة التي اعتنقها آباء الحالات وتأثروا بها، وكان عليهم ضرورة الالتزام بما أقرته تلك الممارسات السيئة وإلا تعرَّضوا للاستهجان من قِبل الآخرين، فقد بدا ذلك واضحًا في الحالتين (الثانية والرابعة)، خاصة الثانية التي ترك الجوار تأثيرًا سلبيًّا لدى والدها؛ فعندما كانت تتزوَّج فتاة صغيرة من فتيات الجيران؛ فكان المحيطون يذكِّرونه بضرورة زواج ابنته مبكِّرًا، وأن التعليم لم يُجدي لها في حياتها، الأمر الذي ترك تأثيرًا واضحًا عند الأبِّ وكان دافعًا أساسيًّا في زواج ابنته في الثانية عشرة من عمرها حتى لا يضع نفسه محلَّ اعتراض من قِبل الجوار المحيطين؛

حيث تقول الحالة: "للأسف كان لما واحدة من بنات الجيران بتتجوز، كانوا بيقولوا لأبويا عقبال البنات، هي البنت فلانه مش هتجوزها وتخلص منها، تعليم ايه؟". و(الحالة الرابعة) التي عاشت في بيئة لم يتخطى سنُّ الفتاة الرابعة عشر وتتزوج، ونظرًا للإلحاح المستمر من قِبل الجدَّة التي كان يقيم معها الأبُّ وأسرته، والتي كانت دائمًا متخوِّفة من نظرة الجيران لها، وسؤالهم على سبب عدم زواج الفتاة، فقد تأثَّر الأبُّ سلبيًّا بضغوط الجدَّة، ونظرًا لما كان يعانيه الأبُّ من ضيق مادي، فوجد لنفسه المخرج القوي لهذا الحرمان، وهو البحث وراء زواج نجلته في مرحلة الطفولة، مثلها مثل غيرها من بنات

الجيران والأقارب الذين تزوَّجوا في سنٍّ الطفولة وتركوا التعليم، وبالفعل استطاع أن يحقق هدفه ويتجنَّب مضايقات الجيران، وعَقَد قران ابنته وهي في مرحلة نعومة أظافرها.

حيث تقول الحالة: "الله يسامح جدتي كانت على طول تقول لأبوي فضحتني وسط الجيران، جوِّز البنت معندناش حاجه اسمها البنت تكبر وتتعلم، سيبك من التعليم وجوزها ل.. علشان تخدم مراته وعياله".

وهناك من الحالات التي تأثَّرت برأي المحيطين، فقد تأثَّرت تأثيرًا مباشرًا برأي الجوار وموافقتها على الزواج من الرجل الذي تقدَّم لخطبتها وكان يكبرُها في العمر، وكان دافعهم لذلك مساعدة الفتاة على التخلُّص من هيمنة وجبروت الأبِّ الذي كان دائمَ التعدي على الحالة، ويحصل على أموالها التي كانت تحصل عليها من العمل بالحقل وبيع الحلويات بالأسواق بالقوة، مثل (الحالة الخامسة) التي اعتقدت أن زواجها من هذا الرجل سوف يُخلِّصُها من المتاعب التي تتعرض لها من قِبل الأبِّ، مع الإشارة إلى أن الأمَّ كانت ترغب في زواج ابنتها في تلك المرحلة لأن ابنة عمِّها قد تزوَّجت في نفس سنِّ الفتاة، وهنا يتَّضح أن هناك سلسلة من العوامل التي ارتبطت بجماعة الجوار وأثَّرت على زواج الحالة في تلك المرحلة وحرمانها من التعليم، من أهمِّها إقناع المحيطين بها بالزواج للتخلُّص من متاعب وهيمنة الأبِّ السلبيَّة على الفتاة، والسبب الآخر رغبة الأمِّ في سرعة زواج الفتاة مثل ابنة عمها التي سبقتها في الزواج، والسبب الثالث جاء نتيجة للسببين السابقين، وهو اعتقاد الفتاة بأن هذا الرجل الذي يكبُرها في العمر سوف يُحقِّق لها أهدافها ويخلِّصُها من تلك السلبيَّات، ويساعدها في تحقيق آمالها وطموحها وهو إكمال التعليم مثل غيرها من الفتيات التي تنعَّمنَ بالتعليم، ولكن للأسف صُدِمَت الحالة ولم يحدث ذلك.

حيث تقول الحالة: "فيه حاجات كانت سبب في إني أجوز: هو أن الجيران كانوا بيشوفوا اللي أبويا بيعملوا فيا وإلحاح أمي على الجواز زي بنت عمي، فالجيران نصحوني إني أجوز واخلص من الناس دي وأكمل تعليمي في بيت جوزي، بس للأسف محصلش". وتتفق هذه النتيجة مع نظريَّة التبادُل؛ حيث ترى أن هناك قيمة ثقافيَّة تتدخل بين الأجيال وداخل المجتمع، وتقوم على مبدأ التفاعُل مع الجيل الأكبر، وإطفاء الطابع الداخلي التبادُلي على القيم الشخصيَّة، ومن ثَمَّ يكون أكثر تأثُّرًا بآراء الآخرين ومواقفهم المختلفة؛ حيث يتمُّ إجراء قوالب تبادليَّة من خلالها يقبل الآباء تعاقدات تبادليَّة على زواج فتياتهم في مراحل مبكرة يترتب عليها تركهنَّ للتعليم وحرمانهنَّ من الالتحاق بالمدارس (Ehiemua Solomon, 2014, p 6379).

هذا وقد تعرَّضت بعض الحالات لضغوط أُسريَّة؛ تسبَّبَ فيها الأقارب، وكانوا سببًا في زواجها في مرحلة الطفولة وحرمانها من التعليم، فهناك من الحالات التي تأثَّرت أُسرتها بضرورة خطبة الفتاة وزواجها قبل ابنته عمها؛ حتى تُثبت لزوجات أعماها أن فتاتها هي أهل للجمال والأخلاق، وأن زواجها في هذا العمر سوف يرفع من رأس والدتها أمام أقارب الأبِّ، بصرف النظر عن السلبيَّات والعوائق التي يمكن أن تُواجه الفتاة، الأمر الذي ترتب عليه إجبار الحالة على ترك التعليم ومنعها من الذهاب إلى المدرسة، مثل الحالة الثامنة التي تزوَّجت ابن عمتها؛ حيث رَغِبَت الأمُّ في إثبات قدرتها أمام الأقارب بأنها قد استطاعت زواج نجلتها مبكرًا قبل الآخرين، ورغبة أبيها في الحصول على مال ابن أخته على حساب رغبة الفتاة وطموحها، فأجبروها على ترك التعليم والزواج

للاستفادة بأموال الزوج؛ **حيث تقول الحالة: "اللي كان يهم أمي؛ هي أنها تجوزني علشان تعاير سلايفها، وتقوله يالي بناتكم بيريين".**

وهناك من الحالات التي تعرَّضت لضغوط من قِبل الأقارب والجيران في آن واحد، وكانوا سببًا في زواجها في تلك المرحلة وحرمانها من التعليم؛ فالحالة السادسة التي تزوَّجت في البداية نتيجة لضغوط لاقتها من قِبل الأقارب والجيران على ضرورة الزواج من أحد الأشخاص الذي كان يمتلك سيارة، وبعد زواجها بعام تُوفِّيَ في حادث، وهنا تعرَّضت لضغوط الأقارب مرة أُخرى؛ وهي ضرورة الزواج من شقيقه بسبب وجود طفل، ومارس المحيطون نفس الضغوط على شقيق المتوفَّى في الزواج من أرملة أخيه، فتعرَّضت الحالة لضغوط مضاعفة من قِبل الأقارب والجيران وأقنعوها بضرورة الموافقة على الزواج مرة أُخرى للتخلُّص من انتقادات المحيطين، والحالة التاسعة التي هيمن عليها والدها وعمها باسم الدين، فقد أُرغِمت على الزواج في البداية تحت ستار الدين الذي كان يمارسه الأبُ على الحالة لإقناعها بالزواج في هذا العمر الصغير، ونتيجة لعدم إلمام الحالة بخبرات الحياة طُلِّقَت بعد أربعة شهور، وبدأت الحالة هنا تشعر بأن الفرصة قد عادت لها مرة أُخرى لإكمال تعليمها، ولكن صُدِمَت بضغط الأقارب والمحيطين بضرورة الزواج للمرة الثانية من رجل آخر حتى لا تتعرَّض للأقاويل من قِبل الآخرين، وانصاعت لتلك الضغوط والممارسات وتزوَّجت مرةً أُخرى، وقُضِيَ على حلمها في اللاحق بباقي الفتيات التي كانت تزاملهن في المدرسة الابتدائيَّة، وحُرِمَت من التعليم، وأصبحت في طاعة أوامر الآخرين.

حيث تقول: "في البداية أبويا وعمي جوزوني وأنا رضيت علشان دى هيرضي ربنا، وبعد ما أطلقت بأربعة شهور لاقيت قرايبي و الجيران كل شوية يقولولي انتي جميلة اجوزي علشان كلام الناس، واجوزت وضاع أملي في التعليم"، وكذلك الحالة العاشرة أيضًا التي تعرَّضت لضغوط من قِبل الأقارب والمحيطين وأجبروها على الزواج المبكِّر من ابن العم الذي كان دائمَ التردُّد على منزل عمه المتوفَّى؛ ونتيجة لذلك مارس العم سيطرته وهيمنته، وساعده في ذلك الأقارب والمحيطون، بضرورة زواج ابنة شقيقته من نجله، ولكن كان هناك هدفٌ خفيٌّ وراء ذلك: وهو السيطرة على ثروة الفتاة التي تركها لها الأبُ قبل وفاته، وساعده في ذلك الأقارب والمحيطون.

حيث تقول الحالة: "السبب في اللي أنا فيه دلوقتي هما القرايب والجيران؛ هما السبب، علشان عمي نفذ اللي كان عايزه، والجيران ساعدته على كدى؛ وكانوا دايمًا يقوقولي اللي تعرفيه أحسن من اللي متعرفهوش". وتتفق هذه النتيجة مع نظرية التجانُس؛ حيث ترى أنه داخل الطبقات الدنيا والأسر الصغيرة يكون هناك نمطٌ من التجانُس بين أُسر العريس وأُسر الفتاة؛ حيث يتشابه الوضع الاجتماعي فيما بينهم تقريبًا، الأمر الذي ينعكس عليه ارتفاع معدَّلات الزواج بين تلك الشرائح الفقيرة، للحفاظ على طبيعة العلاقات الاجتماعيَّة والنسق القرابى، وزيادة نسبة الإنجاب، الأمر الذي يترتب عليه تسرُّب تلك الفتيات من التعليم (Shahidul.S.M., 2014, P 713)

مما سبق يتضح أن للأقارب والجيران أثرًا فعالاً على زواج الحالات في مرحلة الطفولة وحرمانهنَّ من التعليم؛ حيث ظهر ذلك من خلال تأثير الجوار والمحيطين على الآباء وإقناعهم بزواج فتياتهم في مرحلة الطفولة حتى يتفادوا أقاويل الأخرين، مثل الحالة الثانية والرابعة، وهناك من كان الجوار مُشجِّع ومُدعِّم للحالة نفسها في ضرورة الزواج في تلك المرحلة للتخلُّص مما تلاقيه من ضغوط من قِبل الأبِّ، مثل الحالة الخامسة،

وهناك من الحالات التي تعرَّضت لضغوط أُسريَّة تسبَّب فيها الأقارب، وكانوا سببًا في زواجها في مرحلة الطفولة وحرمانها من التعليم، مثل الحالة الثامنة، وهناك من الحالات التي تعرَّضت لضغوط من قِبل الأقارب والجيران في آن واحد، وكانوا سببًا في زواجها في تلك المرحلة وحرمانها من التعليم؛ فالحالة السادسة، مثل: الحالة السادسة والتاسعة والعاشرة، والتي أُجبرت على الزواج في تلك المرحلة نتيجة للضغوط التي لقينها من قِبل الأقارب والجوار.

وتتفق هذه النتيجة مع نظريَّة المعايير؛ حيث أرجعا كانز وهيل العوامل المصاحبة في اختيار القرين إلى تأثيره بالمعايير المتعلِّقة بالمعايير الثقافيَّة، ومعايير البيئة المجاورة والنسق القرابي وعلاقته بالمؤثرات الخارجيَّة الأُخرى، مثل المكانة الاجتماعيَّة باعتبارها تُمثِّل نمطًا من الضغط الذي يمارس على الفتيات في الأُسر في الالتزام بمعايير معيَّنة مرتبطة بالمجتمع المحيط (الحسين بن حسن السيد، ٢٠١٥، ص ٣٢)، كما تتفق أيضًا مع دراسة ديفيد هوتشكيس وآخرين؛ حيث أشاروا إلى وجود علاقة بين زواج الفتيات في مرحلة الطفولة وحرمانهنَّ من التعليم؛ لإرضاء المجتمع المحيط وخضوعًا لمستوى المجتمع المحلي، والخصائص السكانيَّة لسكان الحي، والمستوى القرابي، وطبيعة الوضع الحضري /الريفي داخل تلك المجتمعات، والأنماط والمكتسبات الثقافيَّة لديهم ((Hotchkiss David R8 et al , 2016, p p 6 – 7، **وهذا ما يجيب على التساؤل الخامس الذي تمَّ صياغتُه لهذه الدراسة ومؤدَّاه: "ما أثر الجوار والأقارب على زواج الأطفال والحرمان من التعليم؟**

مُلخَّص بأهمِّ نتائج الدراسة

استطاعت الدراسة الإجابة على التساؤلات الآتية:

أولًا: فيما يتعلَّق بالتساؤل الأول ومؤدَّاه: ما أثر بناء القوة داخل الأسرة على زواج الأطفال والحرمان من التعليم؟ كشفت نتائج الدراسة عن التأثير الفعلي لبناء القوة داخل أسر الحالات، وإجبارهنَّ على الزواج في مرحلة الطفولة، مما ترتَّب عليه حرمانهنَّ من التعليم؛ حيث جاءت هذه العوامل في: الشكل العام للأسرة، ونمط وحجم الأسرة، وزيادة عدد الأفراد، ونمط العلاقات السلبيَّة التي كانت موجودة بين الحالات وأُسرهنَّ، والتي ترتَّب عليها تعرُّضهنَّ لمختلف أشكال الهيمنة والسيطرة الذكوريَّة التي ارتبطت بمشاعر الخوف والرهبة والرجعيَّة، وتنمية مشاعر العزلة؛ مما أدَّى إلى زيادة شعورهنَّ بالخوف والإحباط، وتعرُّضهنَّ لمختلف أشكال العنف اللفظي والجسدي، والذي دعمه أزواجهنَّ الذين تزوجْنَ في مرحلة الطفولة، ومن ثَمَّ حرمانهنَّ من عدالة الفرص التعليميَّة كغيرهنَّ من الفتيات اللائي لن تتزوجْنَ في تلك المرحلة وأكملْنَ تعليمهنَّ. **وتتفق هذه النتيجة مع النظريَّة النسويَّة؛ حيث ترى أن هناك مبالغةٌ كبيرةٌ من قِبل الذكور في فرض الهيمنة البيولوجيَّة على الفتيات من أجل خضوعهنَّ واستسلامهنَّ، وممارسة أنماط وسلوكيَّات تُعزِّز من فرص الهيمنة التي قد تتسبَّبُ في إصابتهنَّ بحالات من الاكتئاب، وتؤثر على مستواهنَّ التعليمي؛ بل قد يصل في بعض الأحيان إلى الحرمان النهائي من التعليم. كما تتفق أيضًا مع دراسة أجراها اليونسيف عن مخاطر تعرُّض الفتيات للزواج المبكر"؛ حيث أشارت تلك الدراسة إلى أن زواج الأطفال يرتبط ارتباطًا مباشرًا بزيادة تعرُّض الفتيات لأشكال مختلفة من الجنس، والعنف الجسدي والعاطفي، وسوء المعاملة من قِبل الأزواج، وأفراد الأسرة، وتنمية مشاعر الإحباط والكبت، وكذلك تعرُّضهنَّ لحالات الاغتصاب**

الزوجي والإكراه الجنسي مما يدعم وجود علاقة ارتباطيَّة بين زواج الأطفال والعجز التعليمي.

ثانيًا: كما استطاعت الدراسة الإجابة على التساؤل الثاني ومؤدَّاه: ما أثر مهنة الوالدين على زواج الأطفال والحرمان من التعليم؟

كشفت نتائج الدراسة عن التأثير الفعَّال لمهنة آباء الحالات كأحد الأسباب الكامنة وراء زواجهنَّ في عمر الطفولة وحرمانهنَّ من التعليم؛ حيث جاءت هذه المهن مرتَّبة في: المِهن الدُّنيا، مثل: مهنة الخفير، والجزارة، والفلاحة وغيرها من المهن الأُخرى، مثل آباء الحالات (الأولى، والثانية، والثالثة، والرابعة، والسادسة، والثامنة)، وهناك من استطاع استغلال المهنة لتحقيق أهدافه الشخصيَّة، مثل والد (الحالة التاسعة) الذي كان يعمل إمام مسجد واستطاع أن يزوِّج ابنته في مرحلة الطفولة مرتين مختفيًا وراء ستار الدين وتعاليمه التي كان يفسِّرها طبقًا لأهوائه الشخصيَّة، وهناك من كان لا يعمل بأي مهنة واستطاع استغلال الحالة في توفير الدخل اليومي الذي ينفق على الأسرة، مثل والد الحالة الخامسة، **وتتفق هذه النتيجة مع دراسة ديفيد هوتشكيس عن مخاطر زواج الأطفال مثل فتيات الدوما في صربيا"؛ حيث توصَّلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين مهنة الآباء الذين كانوا يعملون في أعمال يدويَّة والحرف الصناعيَّة التي تحتاج إلى مزيد من الجهد؛ حيث تتسع الفجوة بين المستوى المهني للوالدين وقدراتهم على الإنفاق على فتياتهم وتعليمهن وانتظامهن في المدارس، ومن ثَمَّ تكون بمثابة عامل من العوامل التي تدفع الآباء للتخلُّص من فتياتهم بالزواج في مرحلة الطفولة.**

ثالثًا: كما استطاعت الدراسة الإجابة على التساؤل الثالث ومؤدَّاه: ما أثر المستوى الاقتصادي للأسرة على زواج الأطفال والحرمان من التعليم؟

كشفت نتائج الدراسة عن تأثير العامل الاقتصادي للأسرة على زواج الحالات في عمر الطفولة وحرمانهنَّ من التعليم؛ حيث كان الهدف الأساسي هو تحسين الوضع المادي لأسرهنَّ؛ فهناك من الحالات التي تزوَّجت لتخفيف العبء والدين على الوالدين، مثل الحالات: (الأولى، والثانية، والثالثة)، وهناك من الحالات التي أُرغِمت على الزواج هروبًا من الوضع الاقتصادي المتردي الذي كانت تعيش فيه، مثل الحالات: (الرابعة والخامسة)، وهناك من الحالات التي زوَّجها الأبُّ لأحد أقاربه رغبة في الحصول على أمواله التي كان يكتسبها من العمل خارج البلاد، مثل الحالة (السابعة)، وهناك من الحالات التي أُرغِمَت على الزواج في عمر الطفولة رغبة من الأبِّ في تحسين وضعه؛ مختفيًا وراء ستار الدين كما في (الحالة التاسعة)، وهناك من كان وضعها الاقتصادي نقمة عليها، وجعلها مطمعًا من قِبل أقاربها (كالحالة العاشرة). **وتتفق هذه النتيجة مع دراسة "جينيفرا بارسونز وآخرين عن الآثار الاقتصادية لزواج الأطفال"؛ حيث يرون أن هناك من المبررات التي يلجأ إليها الآباء لزواج فتياتهم؛ يُعدُّ من أهمها تردي الوضع المادي للأبِّ، وكذلك وضع الزوج، وصغر سنِّ الفتاة؛ حيث ينتشر زواج الأطفال في المجتمعات الأشدِّ فقرًا والذين يعانون من نقص في الموارد والفرص، بالإضافة إلى سيطرة معايير حرمان الفتيات من التعليم باعتبارهنَّ ليس لديهنَّ الحق في التعليم.**

رابعًا: كما استطاعت الدراسة الإجابة على التساؤل الرابع ومؤدَّاه: ما أثر المستوى الثقافي على زواج الأطفال والحرمان من التعليم؟

حيث كشفت نتائج الدراسة عن تأثير العوامل الثقافيَّة التي انتشرت في أُسر حالات الدراسة على زواجهنَّ في مرحلة الطفولة وحرمانهنَّ من التعليم؛ حيث جاءت هذه العادات على شكل حرمان الفتاة من التعليم كونه يجلب العار لأهالها، كما جاءت في عادة خروج

الفتاة للعمل وإجبارها على تركها للتعليم، كما تمثَّلت هذه العادات أيضًا في شكل النظرة الدونيَّة للفتاة باعتبار أن دورها الأساسي هو الطاعة، وتنفيذ أوامر آبائهنَّ وأزواجهنَّ دون نقاش، كما تمثَّلت تلك العادات أيضًا في شكل اضطهاد الفتاة من قِبل جنسهنَّ من قبل الأمهات قبل الزواج، وأمهات أزواجهنَّ بعد الزواج، والذي كان لها بالغُ التأثير في تراجُع تفكير الحالات في إكمال تعليمهنَّ بعد الزواج، بالإضافة إلى عادة النظرة إلى الفتاة المُطلَّقة بأنها غير مرغوب في خروجها من منزل والدها للذهاب إلى التعليم، وعليها الزواج بآخر. أما فيما يتعلَّق بالجانب المادي للثقافة وتأثيره على زواج حالات الدراسة في مرحلة الطفولة وحرمانهنَّ من التعليم؛ فقد جاء بمثابة نقمة على الحالات؛ حيث استُغلَّت من قِبل الآباء لتحقيق مآربهم التي كانوا يرغبون في تحقيقها تجاه فتياتهم. **وتتفق هذه النتيجة مع دراسة خالد منصور وصوفيا نافيد عن "أسباب ونتائج زواج الأطفال في جنوب آسيا المنظور الباكستاني"؛ حيث أكَّدت هذه الدراسة أن هناك علاقة وثيقة بين تأثير المعتقد الثقافي والموروث الثقافي لدى المجتمعات الريفيَّة وزواج الفتيات في مرحلة الطفولة، كما تتفق أيضًا مع النظريَّة النسويَّة؛ حيث ترى أن عالم الإتصال الفوري واستخدام التكنولوجيا عبر التليفونات والإنترنت وتغطية وسائل الإعلام تؤثِّر وبشكل فعَّال في طبيعة الوعي الثقافي.**

خامسًا: كما استطاعت الدراسة الإجابة على التساؤل الخامس ومؤدَّاه: ما أثر بيئة الجوار والأقارب على زواج الأطفال والحرمان من التعليم؟

كشفت نتائج الدراسة عن التأثير السلبي للأقارب والجيران على زواج الحالات في مرحلة الطفولة وحرمانهنَّ من التعليم؛ حيث ظهر ذلك من خلال تأثير الجوار والمحيطين على الآباء وإقناعهم بزواج فتياتهم في مرحلة الطفولة حتى يتفادوا استهجان الآخرين، وهناك من الحالات التي تعرَّضت لضغوط أُسريَّة تسبَّب فيها الأقارب، وكانوا سببًا في زواجها في مرحلة الطفولة وحرمانهنَّ من التعليم، وهناك من الحالات التي تعرَّضت لضغوط من قِبل الأقارب والجيران في آن واحد، وكانوا سببًا في زواجها في تلك المرحلة وحرمانهنَّ من التعليم. **وتتفق هذه النتيجة مع نظرية المعايير؛ حيث أرجع كانز وهيل العوامل المصاحبة في اختيار القرين إلى تأثُّره بالمعايير المتعلِّقة بالمعايير الثقافيَّة ومعايير البيئة المجاورة والنسق القرابي وعلاقته بالمؤثرات الخارجيَّة الأخرى، مثل المكانة الاجتماعيَّة باعتبارها تُمثِّل نمطًا من الضغط الذي يُمارس على الفتيات في الأُسر في الالتزام بمعايير معيَّنة مرتبطة بالمجتمع المحيط.**

هذا وقد خرج الباحث بمجموعة من التوصيات على النحو التالي:-

١-التصديق على المواثيق الدوليَّة لحقوق الإنسان والمتعلِّقة بزواج الفتيات وحقوقهنَّ في الحصول على فرص التعليم كاملة مثلهنَّ مثل الذكور.

٢-وضع تشريعات حاسمة تُحرِّم زواج الفتيات في عمر الطفولة، تشمل المعاقبة بالحبس والغرامة الشاملة، وأن تشمل العقوبة أيضًا أي مأذون شرعي يقوم بهذه الجريمة.

٣-على مؤسَّسات المجتمع المدني الاقتراب بواقعية أكثر للميدان؛ خاصة في القُرى الريفيَّة، وتوعية الآباء بخطورة الزواج في مرحلة الطفولة وحرمان الفتيات من التعليم.

٤-عقد ندوات بمشاركة أساتذة الجامعات ومشايخ الأزهر للحث على حقوق المرأة في اختيار شريك الحياة وإكمال مشوارها التعليمي.

٥-على وزارة الصحة تكثيف حملاتها الدعائيَّة داخل القُرى الريفيَّة لتُحذِّر من المخاطر الصحيَّة التي تصيب الفتيات عند تعرضهنَّ للزواج في عمر الطفولة.

٦-على المدارس الابتدائيَّة والإعداديَّة الإبلاغ الرسمي عن أي حالة تسرُّب أو انقطاع عن الحضور بالمدرسة خاصة المتعلّقة بالفتيات.

٧- العمل على استغلال المساجد ودور العبادة في التعريف بخطورة الزواج في عمر الطفولة، والدعم الديني لتعليم الفتيات.

Abstract

Marriage of Children and Education deprivation: A field Study in Giza Governorate

By Hota Hussein Saad Hussein

The present study investigates the impact of children marriage on education deprivation and this leads to a number of issues like investigation of the impact of power within the family on child marriage and deprivation of education. Moreover, the present study identifies the influence of the parents' profession, and the economic level of families on children marriage and education deprivation. It also identifies the impact of the family's cultural awareness on child marriage in relation to educational issues. To sum up, the current study sheds light on how both environment and relatives play an essential part in this issue.

The present study also adopts a case study as an approach. It is applied on ten cases of girls who are married in childhood period in Al-Badrasheen (South of Giza Governorate). Finally, the study comes with the following results: the impact of power and authority within the family on children (girls) marriage and education deprivation, the economic level, the cultural awareness of the family on their married children in childhood period, and finally the influence of both environment and relatives in relation to these critical issues.

الهوامش

(٢) الدستور المصري، الباب الثالث "الحقوق والحريات والواجبات العامة"، مادة ٨٠، تنص على "يعد طفلا كل من لم يبلغ الثامنة عشرة من عمره ، ولكل طفل الحق في اسم وأوراق ثبوتية، وتطعيم إجباري مجاني، ورعاية صحية وأسرية أو بديلة، وتغذية أساسية، ومأوى آمن، وتربية دينية، وتنمية وجدانية ومعرفية. وتكفل الدولة حقوق الأطفال ذوى الإعاقة وتأهيلهم واندماجهم في المجتمع. وتلتزم الدولة برعاية الطفل وحمايته من جميع أشكال العنف والإساءة وسوء المعاملة والاستغلال الجنسي والتجاري. لكل طفل الحق في التعليم المبكر في مركز للطفولة حتى السادسة من عمره، ويحظر تشغيل الطفل قبل تجاوزه سن إتمام التعليم الأساسي، كما يحظر تشغيله في الأعمال التي تعرضه للخطر. كما تلتزم الدولة بإنشاء نظام قضائي خاص بالأطفال المجني عليهم، والشهود. ولا يجوز مساءلة الطفل جنائيا أو احتجازه إلا وفقا للقانون وللمدة المحددة فيه. وتوفر له المساعدة القانونية، ويكون احتجازه في أماكن مناسبة ومنفصلة عن أماكن احتجاز البالغين. وتعمل الدولة على تحقيق المصلحة الفضلى للطفل في كافة الإجراءات التي تتخذ حياله".

(٤) قانون العقوبات المصري، الباب السادس عشر "التزوير"، المادة ٢٢٧، تنص على "يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تزيد على ثلاثمائة جنيه كل من أبدي أمام السلطة المختصة بقصد إثبات بلوغ أوحد الزوجين السن المحددة قانونًا لضبط عقد الزواج أقوالًا يعلم أنها غير صحيحة أو حرر أو قدم لها أوراقًا كذلك متى ضبط عقد الزواج على أساس هذه الأقوال أو الأوراق". كما يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد على خمس مئة جنيه كل شخص خوله القانون سلطة ضبط عقد الزواج وهو يعلم أن أحد طرفيه لم يبلغ السن المحددة في القانون.

(٥) قانون الأحوال المدنية رقم ١٤٣ لسنة ١٩٩٤، مادة ٣١ مكرر، مضافة عام ٢٠٠٨، تنص على أنه " لا يجوز توثيق عقد زواج لمن لم يبلغ من الجنسين ثماني عشرة سنة ميلادية كاملة، ويعاقب تأديبيا كل من وثق زواجا بالمخالفة لأحكام هذه المادة"، مزيد من التفاصيل على الرابط التالي:

http://www.conference.ncwegypt.com/index.php/docsara/146-lawara

(١)يتقدم الباحث بخالص الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور/ طلعت إبراهيم لطفي، والأستاذ الدكتور/ مصطفى خلف عبدالجواد، والأستاذ الدكتور/ كمال عبد الجميد الزيات، والدكتور/ حسن إبراهيم، والدكتور/ حسني إبراهيم عبدالعظيم، والدكتور جمال محمد عبدالمطلب والدكتور/ محمد حمزة أمين، والدكتور/ بيكار محمد شبل.

إن الذي تفعله هذه الأسر مع الفتيات يقضي على حياتهنَّ؛ لأن هذه البنات لا يعرفْنَ معنى هذا الزواج ولا يفهمْنَه، وما يعرفْنَ إلا الفستان الأبيض والذهب الذي يضعْنَه في أيديهنَّ، وهذا الفستان الأبيض هو في الحقيقة حياةٌ سوداء، والأساور التي توضع في أيديهنَّ الصغيرة تكون بمثابة كلابشات السجن (الأسوار) التي تُسجن بها الفتاة طول حياتها وطوق على رقبتها لا تستطيع التنفس من خلالها، والذي ذكرنا ليس مبالغة ولكن ما ذكر مع هؤلاء الفتيات.

المـــراجـــع

١- الحسين، ابن حسن السيد(٢٠١٥)؛ معايير اختيار شريك الحياة وأثرها في تحقيق التوافق الزواجي، السعودية، جمعية المودة للتنمية الأسريَّة، الطبعة الأولى .

٢- العنزي، فرحات بن سالم (٢٠٠٠)؛ أساليب من جامعة أم القُرى: كلية التربية، قسم علم النفس، التفكير ومعايير اختيار الشريك وبعض المتغيرات الديموجرافيَّة في تحقيق مستوى التوافق الزواجي لدى عينة من المجتمع السعودي، رسالة مقدَّمة للحصول على درجة الدكتوراه من جامعة أم القُرى: كلية التربية، قسم علم النفس.

٣- الساعاتي، سامية؛ الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي، القاهرة، سلسلة إصدارات مهرجان القراءة للجميع، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٢.

٤- الوشمي، علي سليمان،الزواج المبكر وأثره على التحصيل الدراسي: دراسة ميدانية على طلاب جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في مدينة الرياض، كلية العلوم الاجتماعية، قسم الاجتماع، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ٢٠٠٩

٥- الزواج المبكر بين الواقع القانوني والممارسات الفعلية": ورقة سياسات تصدرها "وحدة تحليل السياسة العامة وحقوق الإنسان" التابعة لمؤسسة "ماعت" للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، في إطار مشروع "الاستعراض الدوري الشامل كأداة لتحسين السياسات العامة خلال المرحلة الانتقالية"، (الممول من الاتحاد الأوربي)، ١٣ يوليو ٢٠١٦.

٦- صقر، أمل، ورقة بحثية: الزواج المبكر في مصر،)القاهرة: المركز المصري لحقوق المرأة، د.ت). صـــــ٥

٧- شلبي، أسماء؛ جريدة المصري اليوم، نشر في ٢٠١٧/٣/٩.

٨- عبد الجواد، مصطفى خلف، (٢٠١٢)؛ قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع، مراجعة وتقديم محمد الجوهري، القاهرة، مطبوعات مركز البحوث ــ جامعة القاهرة .

٩- عبد الراضي، محمود ، اليوم السابع، الأربعاء، ٢٢ يوليه ٢٠١٥ ٠٢:١٢ م
١٠- عماوي،إياد، (٢٠٠٧)؛ تغيرات الاختيار الزواجي في الريف الفلسطيني، فلسطين، مجلة التُّراث والمجتمع، العدد ٤٤ . البيرة .
١١- وحيد، سارة؛ بوابة فيتو، ص ٦، نشر في ٢٠١٧/٣/١٦.
12- Alexia Sabbe & et al , (2013) , " Determinats of child and forced marriage in morocco: stakeholder perspectives on health , policies and human right , B M C International Health & Human Rights , Vol (13) , Issue (1) .
13- Avow to End child marriage , American Journal Of Education , Vo(214), Issue (13). 2016 .
14- Barker Nicola, (2012), Second – Wave the ories for third – Wave Families Feminist Perspectives on (sam- sex) Marriage maCmillan press.
15- Bedri Nafisa, et al , (2016), " Exploring stake holders and activists perspectives on in terventions for combating girl child marriage in sudan", the Ahfed Journal , vol (33) No (1)
16- Boyle . M. H. Racine K. G corgi ades , D, (2006), " the influence of Economic development level, Household wealth and maternal education on child health in the developing word , " Social Science & Medicine, vol (63) , No (8).
17- Butt Manzoor Khalid, (2015), " Causes and consequences of child marriage in south Asia: Pakistan's perspective", A R C Search Journal of South Asian Studies . Vol (30). No (2).
18- Geomignani Regina & Wodon Quentin, (2015) , Child marriage and faith affilsation in sub- Saharan affric: stylized facts and heterogeneity, " Review of Faith& International Affairs, vol (13) , Issue (3) .
19- Ehiemua Solomon (2014). Access to and dropout of girls from school: a Quantiatatve? analyst is of the effects of marriage arrangement on girl – child education in urohi", Journal of Gender & Behavior, Vol (12), No (2).
20- Gullickson Arron , (2006) , "Education and black. White interracial marriage", Journal Of Demography, Vol (43), no(4) .
21- Hammoury Khawaja . M, (2008), " Coerced sexual intercourse with in marriage: a clinic based Study of pregnant Palestinian refuges in Lebanon, " Journal of Midwifery Womens Health, vol (53), No(2).
22- Hotchkiss David & et al , (2016) " Risk faction associated with the practice of child marriage among roma girls in Serbia", Journal Of International Health and Human Rights . vol (16). No(6) .
23- Jackson Sue, et al , (201), Gendered choices ! learning, work, Identities in lifelong learning , USA, New york .
24- Jenson, R& thornton . R, (2003) , " Early female marriage in the developing word, Journal of Gender and Developiment, vol (11) No(2).
25- Johnson D.p, (2008) Contemporary sociological theory: An integrated multi – level Approach, New York.
26- kanes athasan, et al (2008), "Catalyzing chang improving youth sexual and reproductive health through Disha in Jennifer parsons, et al (2015) Economic impacts of child marriage: are view of the literature" , Academic Journal , vol (13) Issue (3).
27- Le Start, Y., C.Dubertret, and B.Lefoll,(2011), Child marriage in the united states and its association with mental health in women " Journal Of Pediatrics, Vol (128), No (3) .
28- Lin,N, (2003), Social Capital: Atheory of Social Structure and Action, Structure Analysis The Sciences, Cambridge University press.
29- Maruth . S. Greene. M& Malhotra, A, (2003), Too young to wed: the lives , rights and health of young married girls , washing ton: International Center For Research on Women .
30- Mclanaban Sara and Sawhill Isabal, (2015), "Marriage and child wellbeing revisited: introducing the issue", Future Of Children, vol (25), No(2).

31- Shawki Noha (2015) "Norm – based advocacy and social Change: an analysis of advocacy efforts to end Child marriage", Vol (34), Issue (4).
32- Spencer Suzan. M, (2013) Commentary: Historical and Arechae logical Perspectives on Gender, USA, New York.
33- Semba, et al , (2008) , " Effect of parental formal education on risk of child stunting in Indonesia and Bangladesh: across- sectional study" the Lancet 371.
34- Sills Jennifer McCrery, et al, (2015), "Child marriage: acritical barrier to girls schooling and gender equality in education" Journal Of Review Of Faith & Internet ional Affairs, Vol (13) Issue(3) .
35- U N F P A (United Nations population fund , 2014 safe motherhood: stepping up Efforts to save mothers, Lives, USA, New york, U N F P A .
36- Walker Judith – Ann (2015) , " Engaging Islamic opinion Leaders on child marriage: preliminary results from pilot projects in Nigeria " , Journal Of Review Of Faith & International Affairs , Vol (13) Issue (3) .
37- Wodon Quentin, (2015), "Child marriage , Family law and religion: an introduction to the Fall 2015 Issue ", Journal Review Of Faith & International Affairs , Vol (13) , Issue (3).
38----------, (2015), " Economic impacts of child marriage: are view of the literature" Review Of Faith & In tenant ional Affairs, Vol (13) , Jesse (3).
39- Shahidul. S. M, (2014), " Parent's class pack ground and hyper gamy in the marriage market of Bangladesh: does the dowry affect school dropout among girls" Journal Of Asia – Pacific Edu Res Vol (23) No (3) .